

دراسة أثر ممارسات التجنب الضريبي على شفافية التقارير المالية وانعكاس ذلك على مخاطر انهيار الشركات: دراسة تطبيقية

أحمد محمد أبو طالب
أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة
جامعة القاهرة

أحمد خالد يوسف محمد زيدان
باحث دكتوراه
كلية التجارة
جامعة القاهرة
ahmed_khaled@foc.cu.edu.eg

محمد هشام الحموي
مدرس المحاسبة
كلية التجارة
جامعة القاهرة

مستخلص البحث

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر ممارسات التجنب الضريبي على شفافية التقارير المالية وانعكاس ذلك على مخاطر انهيار الشركات، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٦٦ شركة من الشركات المصرية المدرجة بالبورصة خلال الفترة من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٣ بإجمالي عدد مشاهدات ٣٢٣ مشاهدة، وباعتماد على أسلوب تحليل المسار كأحد اختبارات نمذجة المعادلة الهيكلية، تم التوصل إلى أن هناك تأثير معنوي لممارسات التجنب الضريبي على شفافية التقارير المالية، بالإضافة إلى تأثير معنوي لشفافية التقارير المالية على مخاطر انهيار الشركات، وتأثير معنوي أيضاً لممارسات التجنب الضريبي على مخاطر انهيار الشركات، وأخيراً هناك تأثير غير مباشر معنوي لممارسات التجنب الضريبي على مخاطر انهيار الشركات من خلال شفافية التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية

ممارسات التجنب الضريبي المقبول، ممارسات التجنب الضريبي غير المقبول، شفافية التقارير المالية، مخاطر انهيار الشركات.

تم استلام البحث في ١٤ يناير ٢٠٢٥، وقبوله للنشر في ٦ مارس ٢٠٢٥.

١ - المقدمة وطبيعة المشكلة:

تعتبر الضرائب من أهم الأدوات المالية والاقتصادية على مستوى الدولة، والتي تستطيع من خلالها التأثير على الحياة الاقتصادية في المجتمع ككل، حيث تفيد الضرائب في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي (Lanis & Richardson, 2015).

أما على مستوى الشركات؛ فتعتبر الضريبة بمثابة عبء ضريبي يُستقطع من إيراداتها المُحققة، وهو ما يؤدي الي استحالة الاستفادة من مبلغ الضريبة المستقطع لصالح الدولة سواء بالتمويل أو الاستثمار، وهو ما يؤدي في النهاية إلى خلق دوافع لدى الشركات لتخفيض العبء الضريبي، وذلك عن طريق القيام بممارسات التجنب الضريبي (محمود، ٢٠١٧).

هذا؛ ولقد تباينت نتائج الدراسات السابقة التي قامت بدراسة الآثار المترتبة على قيام الشركات بممارسة أنشطة التجنب الضريبي؛ حيث توصلت بعض الدراسات إلى أن ممارسة أنشطة التجنب الضريبي تؤدي إلى العديد من الآثار الإيجابية والتي منها زيادة التدفقات النقدية للشركة والتي توفر فرصاً لتحقيق المزيد من الاستثمار بما يعظم من قيمة الشركة، وانخفاض تكلفة رأس المال، في حين توصلت دراسات أخرى إلى أن ممارسات التجنب الضريبي قد تؤدي إلى العديد من الآثار السلبية، مثل تشجيع المديرين على السلوك الانتهازي، لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح الملاك والشركة (Kovermann, 2018; Irawan & Turwanto, 2020).

لذلك؛ حظي البحث في موضوع التجنب الضريبي والآثار المترتبة عليه باهتمام كبير من قبل المهنيين والأكاديميين، ولعل من أهم تلك الآثار الأثر على شفافية التقارير المالية؛ حيث تعد التقارير المالية أحد المصادر الرئيسية للحصول على المعلومات التي تساعد المساهمين في تقييم أداء الإدارة، بالإضافة إلى اعتماد المستخدمين الآخرين لتلك التقارير كالمستثمرين المرتقبين والمقرضين وغيرهم على المعلومات الواردة بها في تقييم أداء الشركة، والتنبيه بالتدفقات النقدية المستقبلية، والتنبيه بقدرة الشركة على الاستمرار، وذلك من أجل اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية رشيدة، كما تساعد تلك التقارير في عملية الإشراف والمتابعة من قبل الأجهزة الإشرافية والرقابية (Gomariz & Ballesta, 2014)، ولذلك أصبحت الشفافية من أهم المتطلبات الواجب توافرها في التقارير المالية، ومن ثم فإن القصور في الوفاء بمتطلبات الشفافية يجعل المعلومات الواردة بالتقارير المالية مضللة إلى حد كبير، وهو ما ينعكس بدوره على قرارات مستخدمي تلك التقارير (يوسف، ٢٠١٦).

وفي ضوء العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وشفافية التقارير المالية، اختلفت نتائج الدراسات؛ حيث أشار البعض إلى وجود علاقة سلبية بينهما، وقد تم تفسير تلك العلاقة بأنه عندما ينخرط المديرون في ممارسات التجنب الضريبي الحاد، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة احتمالية تعرض الشركة للمخاطر الضريبية المتمثلة في كل من العقوبات، والغرامات، وفقدان السمعة، وذلك في حالة اكتشاف تلك الممارسات من قبل السلطات الضريبية؛ لذلك قد يلجأ المديرون إلى إخفاء تلك الممارسات الانتهازية عن السلطات الضريبية، من خلال التلاعب في التقارير المالية عن طريق ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما يؤدي إلى جعل التقارير المالية تتطلب المزيد من الوقت والجهد والتكلفة لفحصها من قبل مصلحة الضرائب نتيجة انخفاض شفافيتها، كما يُعيق قدرتها على اكتشاف وتحديد وتقعيد ممارسات التجنب الضريبي (عبد الرحمن، ٢٠١٩; Lei et al., 2020; Pratama et al., 2022; Schmal et al., 2021).

أما البعض الآخر من الدراسات فقد أشار إلى وجود علاقة إيجابية بينهما، وقد تم ارجاع تلك العلاقة الإيجابية إلى أنه عندما ينخرط المديرون في ممارسات التجنب الضريبي المقبول؛ فإنهم سيميلون إلى الإفصاح عن المعلومات بشفافية، وذلك للإشارة على الأداء الضريبي الجيد (وفورات ضريبية أو مدفوعات ضريبية منخفضة) والتي بدورها تؤدي إلى تعظيم قيمة الشركة، وزيادة شعور المُستخدم بموثوقية هذه التقارير في وصفها للأداء الحقيقي للشركة، واتباع الإدارة للسلوك الأخلاقي (Nguyen, 2021).

من ناحية أخرى؛ اهتمت الدراسات بمخاطر انهيار الشركات، ويقصد **"بالمخاطر"** وفقاً للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) International Federation of Accountants حالة عدم التأكد المرتبطة بالأحداث المستقبلية والتي من المتوقع أن تؤثر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية والمالية للشركة (IFAC, 1999)، كما يمكن تعريف **"مخاطر انهيار الشركة"** على أنها احتمالية تعرض الشركة لحدث ما من شأنه أن يعيق بقاءها واستمراريتها في السوق (يوسف، ٢٠١٩)، وفي ضوء ذلك اتجهت الدراسات نحو البحث في محددات انهيار الشركات؛ حيث أشارت بعض الدراسات السابقة إلى أن انخفاض شفافية التقارير المالية تعد أحد أهم المشاكل التي قد تؤدي إلى ضعف عملية الاتصال الفعال بين معدي التقارير المالية وبين مستخدميها، بالإضافة إلى عدم الاستفادة من كافة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها وهو ما قد يترتب عليه زيادة احتمالية تعرض تلك الشركات للانهيار (Dyer et al., 2017).

بناءً على ما تقدم؛ يتضح أن التجنب الضريبي يعد أحد المحددات التي تؤثر على شفافية التقارير المالية، وفي نفس الوقت قد تؤثر شفافية التقارير المالية على احتمالية تعرض الشركات للانهيار؛ حيث أن التجنب الضريبي يدفع المديرين نحو التلاعب في التقارير المالية عن طريق ممارسات إدارة الأرباح من أجل إخفاء تلك الممارسات وعدم اكتشافها من قبل السلطات الضريبية، وهو ما يترتب عليه انخفاض شفافية المعلومات وحجب الأخبار السيئة وتجميعها داخل الشركة، مما قد يؤدي إلى زيادة احتمالية تعرض

الشركات لمخاطر الانهيار، وعلى النقيض من ذلك فإن ممارسات التجنب الضريبي المقبول قد تدفع المديرين نحو توفير معلومات أكثر شفافية، وذلك للإشارة على الأداء الضريبي الجيد، الأمر الذي يترتب عليه تعظيم قيمة الشركة ومن ثم انخفاض احتمالية تعرض الشركات للانهيار، لذلك يُتوقع أن يؤثر التجنب الضريبي على مخاطر انهيار الشركات من خلال شفافية التقارير المالية.

بناءً على ما سبق، يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

التساؤل الأول: هل تؤثر ممارسات التجنب الضريبي على شفافية التقارير المالية؟

التساؤل الثاني: هل تؤثر شفافية التقارير المالية على مخاطر انهيار الشركات؟

التساؤل الثالث: هل يوجد تأثير مباشر لممارسات التجنب الضريبي على مخاطر انهيار الشركات؟

التساؤل الرابع: هل يوجد تأثير غير مباشر لممارسات التجنب الضريبي على مخاطر انهيار الشركات من خلال شفافية التقارير المالية؟

٢ - أهمية البحث:

أولاً: الأهمية العلمية:

- عرض وجهات النظر المختلفة من الدراسات السابقة والمتعلقة بكل من التجنب الضريبي وشفافية التقارير المالية ومخاطر انهيار الشركات؛ وذلك حتى يتسنى للباحث فهم العلاقة بين تلك المتغيرات.
 - عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة والخاصة بمتغيرات الدراسة في ضوء التطبيق العملي.
- ثانياً: الأهمية العملية:**

- مساعدة الشركات في اختيار القرارات المتعلقة بممارسة أنشطة التجنب الضريبي المقبول والتي تحقق وفورات ضريبية من شأنها تحسين قيمة الشركة، بالإضافة إلى الابتعاد عن ممارسة أنشطة التجنب الضريبي المحفوفة بالمخاطر والتي قد تؤدي إلى زيادة احتمالية تعرض الشركة للمخاطر الضريبية المتمثلة في كل من العقوبات، والغرامات، وفقدان السمعة، وذلك في حالة اكتشاف تلك الممارسات من قبل السلطات الضريبية.
- مساعدة المستثمرين في فهم أثر ممارسة الشركات لأنشطة التجنب الضريبي على احتمالية تعرض تلك الشركات لمخاطر الانهيار في المستقبل، الأمر الذي يؤدي إلى ترشيد قراراتهم الاستثمارية واتخاذ قرارات صحيحة.
- مساعدة الجهات التنظيمية المتمثلة في السلطات الضريبية في تحقيق المزيد من الرقابة على الشركات؛ وذلك من خلال التوصل إلى الإجراءات التي من الممكن أن تتبناها الشركات لممارسة أنشطة التجنب الضريبي غير المقبول وكيفية إخفاء تلك الممارسات، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات من شأنها زيادة مستوى الشفافية بالتقارير المالية.

٣ - أهداف البحث:

في ضوء عرض كل من طبيعة المشكلة والتساؤلات البحثية، يمكن توضيح أهداف البحث وفقاً للآتي:

١. دراسة أثر ممارسات التجنب الضريبي على شفافية التقارير المالية؟
٢. دراسة أثر شفافية التقارير المالية على مخاطر انهيار الشركات؟
٣. دراسة الأثر المباشر لممارسات التجنب الضريبي على مخاطر انهيار الشركات؟
٤. دراسة الأثر غير المباشر لممارسات التجنب الضريبي على مخاطر انهيار الشركات من خلال شفافية التقارير المالية؟

٤ - الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

٤-١: الإطار المفاهيمي لممارسات التجنب الضريبي:

تسعى النظم الضريبية إلى تحقيق أهدافها من خلال زيادة الحصيلة الضريبية والتي تستخدم في تمويل الموازنة العامة للدولة من أجل تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية وتحسين الواقع الاجتماعي وتوفير احتياجات المجتمع من الخدمات العامة، إلا أن بعض المديرين في الشركات المختلفة يعملون على تعظيم قيمة شركاتهم وزيادة ثروة مساهمهم من خلال تخفيض الأعباء الضريبية باستخدام ممارسات التجنب الضريبي (يوسف، ٢٠١٩).

٤-١-١: مفهوم التجنب الضريبي:

على الرغم من أن مفهوم التجنب الضريبي ليس مفهومًا جديدًا، إلا أنه لا يوجد إجماع بين خبراء الضرائب حول مفهوم التجنب الضريبي والعديد من المصطلحات ذات الصلة به؛ حيث أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) إلى أن مفهوم التجنب الضريبي يعد من المفاهيم التي يصعب تحديدها بدقة، ولكنه يشير عادة إلى الممارسات التي يتبناها الممول والتي تساهم في تخفيض الالتزامات الضريبية (OECD, 2020)، وعلى الرغم من أن تلك الممارسات قد تبدو متوافقة مع القانون الضريبي إلا إنها قد تتعارض مع قصد المشرع من تطبيق هذا القانون.

أما دراسة Khan et al. (2017) فقد عرفت أنه تخفيض المدفوعات الضريبية من خلال اتجاه الممول نحو الاستثمار في الأنشطة المعفاة ضريبياً والتي أقرها القانون الضريبي دون اللجوء إلى استخدام الأساليب غير المشروعة قانوناً، في حين أشارت دراسة Chen et al. (2010) إلى أن التجنب الضريبي أيضاً قد يشمل الأنشطة غير القانونية والتي يعتبرها القانون تهريباً.

لذلك وصفته دراسة السيد (٢٠٢٠) على أنه سلسلة متصلة من جميع استراتيجيات التخطيط الضريبي، والتي يعتبر أحد طرفيها التجنب الضريبي المقبول بينما يعتبر الطرف الآخر التهرب الضريبي.

وهو ما أكدته دراسة إسماعيل (٢٠٢١) والتي عرفت التجنب الضريبي على أنه سلسلة متصلة من الاستراتيجيات المتعلقة بالتخطيط الضريبي؛ حيث يُمثل أحد طرفي هذه السلسلة: **التجنب الضريبي المقبول** والذي يعني تخفيض المدفوعات الضريبية بصورة قانونية – مثل السندات المعفاة من الضريبة، بينما يُمثل الطرف الآخر من هذه السلسلة: **التجنب الضريبي غير المقبول** والمُتمثل في كلاً من:

- **التجنب الضريبي الحاد (التعسفي):** والذي يعني قيام الشركة باستغلال الثغرات والمناطق الرمادية الموجودة في قانون الضرائب، وهو ما يؤدي إلى زيادة احتمالية الطعن في السياسة الضريبية للشركة، وإلغائها من قبل المحاكم.
- **التهرب الضريبي (غير القانوني تماماً):** والذي يعني قيام الشركة بالتلاعب والغش والاحتيال، مما يؤدي إلى تعرض الشركة إلى عقوبات مالية وجنائية.

في ضوء ما سبق؛ يتضح للباحث من التعريفات السابقة أن التجنب الضريبي يعتبر من المفاهيم التي لا تزال جدلية ولا يوجد تعريف موحد متفق عليه، وذلك على الرغم من وجود اتفاق على أن التجنب الضريبي هو مجموعة من الإجراءات أو الممارسات التي تستهدف تخفيض المدفوعات الضريبية، إلا أن نقطة الخلاف والجدل تتمحور في مدى المشروعية القانونية لهذه الممارسات.

٤-١-٢: آليات (ممارسات) التجنب الضريبي:

تتعدد وتتنوع الآليات (الممارسات) التي يمكن استخدامها من قبل الممول لتخفيض أو تجنب عبء الضريبة، ويمكن عرض بعض تلك الآليات وفقاً لما قدمته الدراسات السابقة على النحو الآتي:

□ تأجيل سداد الضريبة:

يمكن للشركات أن تتجنب الضرائب من خلال تأجيل سداد الضريبة لسنوات تالية، فعلى سبيل المثال قد تقوم الشركات بزيادة معدلات استهلاك الأصول الثابتة، ومن ثم زيادة التكاليف واجبة الخصم خاصة في السنوات الأولى، الأمر الذي قد يترتب عليه تأجيل دفع الضرائب المستحقة لسنوات قادمة، واستفادة الشركات من مبلغ الضريبة المؤجل في استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة (فودة، ٢٠٢٠).

□ الاستراتيجيات والسياسات المحاسبية:

يمكن للشركات أن تتجنب الضرائب من خلال المرونة التي تتيحها المعايير المحاسبية في الاختيار بين الطرق والأساليب المحاسبية المختلفة بما يتلاءم مع طبيعة النشاط والظروف التي تعمل في ظلها الشركة، فعلى سبيل المثال قد تقوم الشركات بالمقارنة بين المزايا الضريبية في حالة اقتناء الأصل والاستفادة بخصم ضريبي من الإهلاك أو استئجاره والاستفادة بخصم ضريبي من مصروف الإيجار (سليمان، ٢٠١٩).

□ استغلال المزايا الضريبية:

يمكن للشركات أن تتجنب الضرائب من خلال الاستثمار في المجالات المعفاة ضريبياً أو المجالات التي تنخفض فيها سعر الضريبة، وذلك بهدف الاستفادة من المزايا الضريبية التي ينص عليها القانون، فعلى سبيل المثال يتم إعفاء أرباح وتوزيعات صناديق الاستثمار وفقاً لقانون رأس المال المصدر بالقانون رقم ٩١ سنة ١٩٩٢، ومن ثم فإن الشركات تسعى للاستثمار في تلك الصناديق للاستفادة من تلك الميزة، كما قد تقوم الشركات ببيع أسهمها في سوق الأوراق المالية قبل بيعها وذلك لتجنب خضوع جزء من أرباحها للضريبة (فودة، ٢٠٢٠؛ إبراهيم، ٢٠٢١).

❑ قرارات التمويل:

أشارت دراسة (Taylor & Richardson 2012) إلى أن الشركات قد تتبنى ممارسات التجنب الضريبي من خلال القرارات التمويلية، وذلك عن طريق التمويل بالاقتراض بدلاً من التمويل الذاتي، حيث تعتمد في تمويل أصولها على نسبة كبيرة من الديون مقارنة بالتمويل من خلال الملكية، ومن ثم زيادة العوائد المدينة التي تمثل عبئاً على الإيراد الأمر الذي يتبعه انخفاض وعاء الضريبة ومن ثم المدفوعات الضريبية وهو ما أكدته دراسة (Dewianawati & Setiawan 2021)؛ حيث أشارت إلى إنه يمكن للشركات استخدام الديون لتلبية احتياجاتها التشغيلية والاستثمارية من ناحية وتجنب عبء الضريبة من ناحية أخرى؛ حيث يتبع زيادة ديون الشركة زيادة التكاليف الواجب خصمها ممثلة في العوائد المدينة ومن ثم انخفاض العبء الضريبي وخاصة في الشركات التي يخضع وعائها لمعدلات ضريبية مرتفعة، كما أوضحت الدراسة أن ارتفاع معدل الفائدة على الديون وما يحققه من وفورات ضريبية قد يخلق الدافع لدى الشركات نحو التوسع في استخدام الديون كمصدر للتمويل.

❑ الدين الداخلي:

يمكن للشركات أن تتجنب الضرائب من خلال استخدام الإقراض الداخلي بين الشركة الأم وشركاتها التابعة؛ حيث تمتلك هذه الآلية قدره كبيرة على تحويل الدخل أو الأرباح من البلد التي يكون فيها معدل الضريبة مرتفع إلى البلد التي يكون فيها معدل الضريبة منخفض، وبالتالي فإن هذه الآلية تظهر بوضوح ويتم استخدامها بصفة مستمرة في الشركات متعددة الجنسيات، فعلى سبيل المثال قد تلجأ الشركات متعددة الجنسيات الموجودة في بلد معين يتميز معدل الضريبة فيها بأنه مرتفع باقتراض الأموال من الشركة الأم أو شركة تابعة أخرى، وتدفع عن هذا القرض فائدة إلى الشركة الأم أو الشركة التابعة التي تكون موجودة في بلد يكون معدل الضريبة فيها منخفض، ومن ثم تكون الأرباح التي حققتها الشركة المقرضة والتي يتم سداد الضريبة عنها منخفضة، وفي نفس الوقت تكون الأرباح التي حققتها الشركة المقرضة والتي يتم سداد الضريبة عنها مرتفعة (محمدي، ٢٠٢٢).

❑ أسعار التحويل:

يمكن للشركات أن تتجنب الضرائب من خلال التسعير التحويلي والذي يعد من أهم آليات التجنب الضريبي بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، حيث عرفته دراسة شوقي (٢٠٢٢) على أنه الطريقة التي تستخدم في تسعير المنتجات التي يتم تحويلها بين الشركات ذات العلاقة (الشركة الأم والشركات التابعة لها)، والتي قد يتم تسعيرها بأسعار تحويل لا تتوافق مع الأسعار السوقية السائدة لتلك المنتجات، وذلك بغرض تحويل الأرباح من إحدى الشركات الموجودة في الدولة التي ترتفع فيها معدلات الضريبة إلى الشركات الأخرى المرتبطة بها في الدول التي تنخفض فيها معدلات الضريبة، ومن ثم الاستفادة من ذلك في تجنب أو تخفيض عبء الضريبة (حسن، ٢٠٢٠؛ حمودة، ٢٠٢١).

❑ الملاحي (الملاذات) الضريبية:

يمكن للشركات أن تتجنب الضرائب من خلال الملاذات الضريبية، والتي تعد من أكثر ممارسات التجنب الضريبي انتشاراً، وتظهر بوضوح في الشركات متعددة الجنسيات؛ حيث تشير الملاذات الضريبية إلى مجموعة الدول التي توفر السرية التامة للتدفقات النقدية والأرباح الوافدة إليها، بالإضافة إلى انخفاض معدلات الضريبة أو عدم فرض ضرائب نهائياً، ومن ثم فإن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بنقل الأرباح إلى تلك الملاذات لتخفيض العبء الضريبي، الأمر الذي يجعل من تلك الدول ملاذات آمنة للتجنب الضريبي (يوسف، ٢٠١٩).

٢-٤ : الإطار المفاهيمي لشفافية التقارير المالية:

٢-٤-١ : مفهوم شفافية التقارير المالية:

يعتمد المستخدمون في اتخاذ قراراتهم المختلفة والتنبؤ بقدرة الشركة على البقاء والاستمرار على المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية، لذلك لابد وأن تتسم تلك المعلومات بالشفافية لأن القصور في متطلبات الوفاء بالشفافية يجعل المعلومات الواردة في التقارير المالية مضللة إلى حد كبير، الأمر الذي جعل شفافية التقارير المالية ضرورة حتمية؛ حيث أكدت العديد من الدراسات المحاسبية على أن التقارير المالية التي تتسم بالشفافية تعطي المستخدمين فرص متكافئة للحصول على المعلومات، بالإضافة إلى الثقة في مصداقيتها.

هذا؛ وتعرف الشفافية في اللغة على أنها الوضوح وعدم الغموض واكتمال الرؤية للصورة وكشف جميع الأمور، أما من الناحية المحاسبية فقد تناولت العديد من الدراسات تعريف شفافية التقارير المالية؛ حيث عرفت دراسة (Gigle & Hemmer 2004) على أنها حصول المستخدمين الخارجيين على نفس المعلومات التي تكون لدى الإدارة والتي تجعلهم قادرين على مراقبه ومتابعة الإدارة.

بينما عرفت دراسة عبد الرحمن (٢٠٠٦) شفافية التقارير المالية على أنها الإفصاح عن المعلومات الداخلية أو أي معلومات يمكنها التأثير على أسعار الأسهم في نفس التوقيت لكافة المستخدمين، كما أضافت دراسة (Roberts et al. (2005 أن شفافية التقارير المالية تعني وضوح المعلومات المفصّل عنها بالإضافة إلى سهولة الوصول إليها في أسواق رأس المال.

كما أشارت دراسة الأروزي (٢٠٢١) أنه لتحقيق شفافية التقارير المالية لا بد أن تكون المعلومات المفصّل عنها سهلة الاستخدام، وواضحة، بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى تلك المعلومات دون أية صعوبات.

٣-٤: الإطار المفاهيمي لمخاطر انهيار الشركات:

٣-٤-١: مفهوم وأسباب مخاطر انهيار الشركات:

يقصد "بالمخاطر" وفقاً للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) حالة عدم التأكد المرتبطة بالأحداث المستقبلية والتي من المتوقع أن تؤثر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية والمالية للشركة (IFAC, 1999)، كما يمكن تعريف "مخاطر انهيار الشركة" على أنه احتمالية تعرض الشركة لحدث ما من شأنه أن يعيق بقاءها واستمراريتها في السوق (يوسف، ٢٠١٩)، ولعل من أهم الأسباب التي تعتبر بمثابة تفسيرات لتعرض الشركة لمخاطر الانهيار ما يلي:

■ حجب الأخبار السيئة:

في ضوء نظرية الوكالة، قد يساهم ارتفاع مشاكل الوكالة وما يرتبط بها من تكاليف في تفسير دوافع المديرين نحو حجب الأخبار السيئة الخاصة بالشركة عن أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين لأطول فترة ممكنة؛ حيث تتمثل هذه الدوافع في الحفاظ على سمعتهم ومصالحهم الشخصية مثل الحوافز والمكافآت الإدارية والتي ترتبط بصافي دخل الشركة، إلا أنه من الجدير بالذكر أن حجب الأخبار السيئة لا يستمر إلى الأبد، بل تتراكم الأخبار السيئة داخل الشركة حتى تصل إلى نقطة تعرف باسم نقطة التحول (Tipping Point) وهي النقطة التي يصعب عندها الاحتفاظ بتلك الأخبار السيئة نتيجة لارتفاع تكلفة ذلك الاحتفاظ عن المنافع المتوقعة منه، ومن ثم يصبح الكشف أو الإفصاح عن تلك الأخبار دفعة واحدة إلى السوق أمر لا مفر منه، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انخفاض كبير وحاد في سعر سهم الشركة ومن ثم زيادة احتمالية تعرض الشركة لمخاطر الانهيار (النجار وبسيوني، ٢٠٢٣؛ فوده، ٢٠٢٢).

■ مخاطر التعثر المالي:

يعد التعثر المالي الطريق الذي قد يؤدي إلى وقوع الشركة في مخاطر الإفلاس؛ حيث يشير التعثر المالي إلى تدهور أصول الشركة وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها أو تحقيق الشركة لخسائر متكررة وعلى فترات متتالية، وقد يرجع ذلك إلى زيادة الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية، وضعف مصادر التمويل الداخلية، بالإضافة إلى عدم قدرة إدارة الشركة على تحقيق الكفاءة والفاعلية في إدارة الموارد الاقتصادية للشركة، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة احتمالية تعرض الشركة لمخاطر الانهيار (Jayasooriya et al., 2018)، كما أشارت دراسة مراد (٢٠٢١) إلى أن الشركات التي يزداد فيها مخاطر الإفلاس تكون أكثر عرضة للإعلان بشكل مفاجئ عن أخبار سيئة، الأمر الذي يترتب عليه انهيار الشركة.

٣-٤-٢: محددات مخاطر انهيار الشركات:

أثار موضوع مخاطر انهيار الشركات اهتمام العديد من أدبيات الفكر المحاسبي؛ حيث بذل العديد من الباحثين جهوداً لمحاولة الوقوف على أهم المحددات التي تؤثر بشكل جوهري على احتمالات حدوث مثل هذه المخاطر، فمنها ما قد يتسبب في ارتفاع تلك المخاطر ويهدد من استمرارية الشركة في مزاولة نشاطها، بينما يتسبب البعض الآخر من المحددات في تخفيض تلك المخاطر، ويمكن توضيح هذه المحددات وبيان أثرها على مخاطر انهيار الشركات وفقاً لما يلي:

■ غموض التقارير المالية (انخفاض الشفافية):

تعد سياسة الإفصاح التي تتبعها الشركة أحد المحددات التي تؤثر على مخاطر انهيار الشركات؛ حيث أشارت دراسة عبد الحليم (٢٠٢٢) إلى أن مخاطر انهيار أسعار الأسهم كأحد مؤشرات مخاطر انهيار الشركات ترجع بشكل أساسي إلى نقص مستوى الإفصاح وانخفاض شفافية التقارير المالية وخاصة في ظل زيادة مشاكل الوكالة؛ حيث يعمل المديرين على حجب وإخفاء الأخبار السيئة لتجنب تكاليف الوكالة، الأمر الذي يترتب عليه وجود تضارب أو اختلاف في المعلومات المفصّل عنها بين الإدارة والمستثمرين، ومن ثم انخفاض شفافية التقارير المالية وزيادة احتمالية تعرض الشركة لمخاطر الانهيار (Chae et al., 2020).

■ التجنب الضريبي:

تعد ممارسات التجنب الضريبي أحد المحددات الهامة والمؤثرة على مخاطر انهيار الشركات؛ حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن ممارسات التجنب الضريبي من شأنها التقليل من مخاطر انهيار الشركات، وذلك من خلال أن تلك الممارسات تساهم في تحقيق

وفورات ضريبية يمكن للمديرين استخدامها في استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة، وتعزيز القدرة التنافسية للشركة بما يعود بالنفع على المساهمين ويقلل من احتمالية تعرض الشركة لمخاطر الانهيار (يوسف، ٢٠١٩؛ Mosota, 2014)، بينما أشار البعض الآخر إلى أن ممارسات التجنب الضريبي تؤدي إلى زيادة مخاطر انهيار الشركات؛ حيث أن تطبيق ممارسات التجنب الضريبي تستلزم الحد من تدفق المعلومات الخاصة بالشركة من أجل التعقيد والتشويش على المعاملات الخاصة بتلك الممارسات لمنع اكتشافها من قبل الجهات الضريبية مما قد يؤثر سلباً على شفافية بيئة المعلومات ومن ثم زيادة مشاكل الوكالة وارتفاع تكاليفها من خلال قيام المديرين باستغلال الوفورات الضريبية الناتجة عن ممارسات التجنب الضريبي في تحقيق مصالحهم الشخصية، الأمر الذي يعود بالضرر على المساهمين، ومن ثم قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع مخاطر انهيار الشركات (Kim et al., 2011; Zhang et al., 2016; Salehi et al., 2019)، وإضافة إلى ذلك أشارت دراسة يوسف (٢٠١٩) إلى أن ممارسات التجنب الضريبي تزيد من حالة عدم التأكد فيما يتعلق بالمدفوعات الضريبية المستقبلية، إما من خلال زيادة حالة عدم التأكد المتعلقة بالتحديات أو المشكلات المستقبلية المحتملة مع مصلحة الضرائب في حال اكتشاف تلك الممارسات، أو من خلال صعوبة تحكم الشركة في استمرارية الأحداث والمعاملات التي ينتج عنها الوفورات الضريبية.

■ الحوافز والخصائص الإدارية:

فيما يتعلق بالحوافز الإدارية نجد أنه على الرغم من أن الحوافز الإدارية المرتبطة بأداء الشركة تعد أحد الآليات لتخفيض مشاكل الوكالة، إلا أنها قد تحفز المديرين على الانخراط في بعض السلوكيات الانتهازية لتحسين أداء الشركة وإظهاره على غير حقيقته للحفاظ على تلك المكافآت خلال فترة تعيينهم كمديرين تنفيذيين للشركة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة احتمالية تعرض الشركة لمخاطر الانهيار في المستقبل (Bebchuk & Fried, 2003).

أما فيما يتعلق بالخصائص الإدارية نجد أن كل من القدرة الإدارية، والثقة المفرطة للمدير التنفيذي من أهم الخصائص الإدارية التي تؤثر على مخاطر انهيار الشركات، فمن ناحية القدرة الإدارية اختلفت الدراسات حيث توصلت دراسة Kazemi & Ghaemi (2016) إلى أن هناك علاقة عكسية معنوية بين القدرة الإدارية للمديرين ومخاطر انهيار أسعار الأسهم، حيث تعد القدرة الإدارية المحدد الأساسي لنجاح أي شركة في تحقيق أهدافها وذلك من خلال سعي المديرين التنفيذيين إلى الاستغلال الأمثل لموارد الشركة، وتخفيض تكاليف الوكالة، بالإضافة إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم زيادة مستوى الشفافية بالتقارير المالية، مما يساهم بدوره في انخفاض مخاطر انهيار أسعار الأسهم، في حين توصلت دراسة Cui et al. (2019) إلى وجود علاقة طردية بين القدرة الإدارية ومخاطر انهيار أسعار الأسهم، ويرجع ذلك إلى أن المديرين ذوي القدرة العالية قد يتولد لديهم مخاوف مهنية نتيجة ثقة المستثمرين في قدراتهم، وبناء هؤلاء المستثمرين توقعات أداء عالية للشركة التي يديرونها، الأمر الذي قد يدفع هؤلاء المديرين نحو اتخاذ إجراءات انتهازية لتلبية تلك التوقعات والحفاظ على مكانتهم وسمعتهم الإدارية، كما أشارت دراسة Gul et al. (2018) إلى أنه في ظل وجود دافع مثل التعثر المالي فإن القدرة الإدارية توفر فرصاً للمديرين في الشركات المتعثرة لممارسة إدارة الأرباح الانتهازية لإخفاء الوضع الحالي للشركة ومحاولة توفير تمويل خارجي، وذلك عن طريق استغلال معرفتهم بالشركة وبنقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية لإخفاء تلك الممارسات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مخاطر انهيار تلك الشركات.

أما من ناحية الثقة المفرطة للمدير التنفيذي، فقد وجد أن الثقة المفرطة للمديرين التنفيذيين تزيد من احتمالية تعرض الشركة لمخاطر انهيار أسعار الأسهم، وذلك نتيجة لاعتقاد هؤلاء المديرين بقدرتهم على تعظيم قيمة المنشأة على المدى الطويل، وذلك من خلال الاستمرار في المشاريع ذات صافي القيمة الحالية السالبة لفترات طويلة، وتجاهل ردود الأفعال السلبية والإشارات التحذيرية لتلك المشاريع، الأمر الذي يؤدي إلى تراكم الأداء السيئ داخل الشركة، وقيام المديرين التنفيذيين ذوي الثقة المفرطة بإخفاء الأخبار السيئة وتأجيل الاعتراف بالخسائر، أملاً منهم في تحقيق نتائج إيجابية في المستقبل، إلا أن قدرة المديرين على الاحتفاظ بالأخبار السيئة (ممارسة السلوك الانتهازي) لا تستمر لفترات طويلة، ومن ثم فإن الأخبار السيئة تتراكم مع الوقت حتى تصل إلى نقطة محددة يصبح عندها من المستحيل أو المكلف الاستمرار في حجب تلك الأخبار، مما يضطر المديرين إلى الإفصاح عن هذه الأخبار السيئة مرة واحدة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للسهم وتعرض المنشأة لمخاطر الانهيار (Liang et al., 2020).

٥ - الدراسات السابقة وتطوير الفروض:

٥-١: الدراسات التي تناولت العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وشفافية التقارير المالية:

□ دراسة (Amidu & Yorke (2017):

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وممارسات إدارة الأرباح (كمؤشر عكسي لشفافية التقارير المالية)، وذلك بالتطبيق على عينة من ١١٩ شركة من الشركات المدرجة في بورصة غانا خلال الفترة ما بين (٢٠١٠-٢٠١٣)، وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

- **ممارسات التجنب الضريبي:** تم قياسها باستخدام معدل الضريبة الفعلي النقدي (Cash ETR).
 - **ممارسات إدارة الأرباح:** تم قياسها باستخدام نموذج (Modified Jones Model).
- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين ممارسات التجنب الضريبي وممارسات إدارة الأرباح، وتم تبرير تلك العلاقة في "ضوء نظرية الوكالة" من خلال أن:
- ممارسات التجنب الضريبي تعزز القيمة للمساهمين عن طريق تحويل مصروف ضريبة الدخل التي تتحملها الشركة من الدولة إلى المساهمين، لذا فإن المساهمين يشجعون المديرين على بذل قصارى جهدهم في تحقيق المزيد من الوفورات الضريبية، الأمر الذي يترتب عليه خلق درع للمديرين وتقليل الرقابة عليهم من قبل المساهمين، ومن ثم زيادة احتمالية سعى المديرين ذوي الدوافع الانتهازية إلى ممارسة إدارة الأرباح لتحقيق مصالحهم الشخصية.
 - ممارسات التجنب الضريبي تدفع المديرين إلى إخفاء المعلومات المتعلقة بتلك الممارسات عن السلطات الضريبية حتى لا يتم اكتشافها، الأمر الذي قد يترتب عليه زيادة عدم تماثل المعلومات وانخفاض شفافية الإفصاح ومن ثم خلق بيئة مناسبة للمديرين تمكنهم من اتباع ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق مصالحهم الشخصية.

□ **دراسة (Balakrishnan et al. (2019**

هدفت الدراسة إلى فحص ما إذا كانت ممارسات التجنب الضريبي الحاد تقلل من شفافية بيئة المعلومات الخاصة بالشركة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية بلغت ٤٠١٩٣ مفردة خلال الفترة ما بين (١٩٩٠-٢٠١٣)، وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

- **ممارسات التجنب الضريبي الحاد:** تم قياسها باستخدام معدل الضريبة الفعلي النقدي (Cash ETR، GAAP ETR).
 - **شفافية بيئة المعلومات:** تم قياسها باستخدام القيمة المطلقة لأخطاء توقعات المحللين، وتشتت توقعات المحللين.
- توصلت الدراسة إلى أن زيادة ممارسات التجنب الضريبي الحاد تؤدي إلى زيادة عدم تماثل المعلومات وتقلل من دقة توقعات المحللين، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض شفافية بيئة المعلومات، كما أشارت الدراسة أيضاً أن المديرين يحاولون معالجة انخفاض تلك الشفافية عن طريق زيادة الإفصاحات المتعلقة بالاستراتيجيات الضريبية.

□ **دراسة (Afrizal et al. (2020**

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر كلاً من التحفظ المحاسبي والإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وممارسات التجنب الضريبي على ممارسات إدارة الأرباح (كمؤشر عكسي لشفافية التقارير المالية)، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات من ١٣ شركة من الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة ما بين (٢٠١٥-٢٠١٧)، وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

- **ممارسات التجنب الضريبي:** تم قياسها باستخدام معدل الضريبة الفعلي النقدي (Cash ETR).
 - **ممارسات إدارة الأرباح:** تم قياسها باستخدام نموذج (Modified Jones Model).
- توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للتحفظ المحاسبي على إدارة الأرباح، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود تأثير لكلاً من الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وممارسات التجنب الضريبي على إدارة الأرباح، حيث أشارت الدراسة إلى أن ممارسات إدارة الأرباح في البيئة الإندونيسية نابعة عن تحقيق المديرين لمصالحهم الشخصية ومن ثم لا تعد ممارسات التجنب الضريبي دافعاً لممارسة إدارة الأرباح في تلك البيئة.

يتضح من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وشفافية التقارير المالية، وجود تباين في النتائج حول نوع هذه العلاقة، حيث توصلت دراسة (Balakrishnan et al. (2019 إلى أن هناك علاقة سلبية بين ممارسات التجنب الضريبي وشفافية بيئة المعلومات، كما توصلت دراسة (Amidu & Yorke (2017 إلى وجود علاقة إيجابية بين ممارسات التجنب الضريبي وممارسات إدارة الأرباح، ويمكن تفسير ذلك من خلال أن ممارسات التجنب الضريبي تدفع المديرين إلى إخفاء المعلومات المتعلقة بتلك الممارسات عن السلطات الضريبية حتى لا يتم اكتشافها، الأمر الذي قد يترتب عليه زيادة عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين، ومن ثم زيادة ممارسات إدارة الأرباح، وانخفاض شفافية التقارير المالية التي يعتمد عليها المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وتقييم أداء الشركة، أما دراسة (Afrizal et al. (2020 فقد توصلت إلى عدم وجود علاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وإدارة الأرباح، وتم تبرير ذلك من خلال أن ممارسات إدارة الأرباح في البيئة الإندونيسية نابعة عن تحقيق المديرين لمصالحهم الشخصية، ومن ثم لا تعد ممارسات التجنب الضريبي دافعاً لممارسة إدارة الأرباح في تلك البيئة.

في ضوء ما سبق عرضه، يتضح للباحث تبين نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وشفافية التقارير المالية، وهو ما يمثل فجوة بحثية تستدعي إجراء المزيد من الدراسات حول نوع هذه العلاقة، ومن ثم يمكن اشتقاق الفرض الأول كما يلي:

H₁: يوجد تأثير معنوي لممارسات التجنب الضريبي على شفافية التقارير المالية.

٢-٥: الدراسات التي تناولت العلاقة بين شفافية التقارير المالية ومخاطر انهيار الشركات:

□ دراسة (Foroghi et al. (2012

هدفت الدراسة إلى فحص أثر غموض التقارير المالية على مخاطر انهيار أسعار الأسهم كأحد محددات انهيار الشركات، بالإضافة إلى اختبار أثر عدم تماثل المعلومات على تلك العلاقة، وذلك بالتطبيق على عينة من ٩٠ شركة من الشركات المدرجة في بورصة طهران خلال الفترة ما بين (٢٠٠١ - ٢٠٠٩)، وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

■ غموض التقارير المالية: تم قياسها باستخدام نموذج (Modified Jones Model).

■ مخاطر انهيار أسعار الأسهم: تم قياسها باستخدام احتمال أن تكون العوائد غير العادية للسهم سالبة.

توصلت الدراسة إلى أن زيادة غموض التقارير المالية يزيد من مخاطر انهيار أسعار الأسهم في المستقبل، كما أن زيادة عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين يزيد من الأثر الإيجابي لغموض التقارير المالية على مخاطر انهيار أسعار الأسهم؛ حيث أشارت الدراسة إلى أن المديرين بصفتهن المسؤولين عن إعداد التقارير المالية غالباً ما يكون لديهم دوافع للتلاعب في تلك التقارير باستخدام ممارسات إدارة الأرباح من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية، وهو ما يترتب عليه انخفاض شفافية التقارير المالية المفصح عنها وتجميع الأخبار السيئة داخل الشركة حتى تصل إلى نقطة يصعب عندها الاحتفاظ بتلك الأخبار السيئة واندفاعها مرة واحدة إلى السوق، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار أسعار الأسهم لتلك الشركات.

□ دراسة (Salteh & Babazadeh (2012

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر غموض التقارير المالية على تقلبات عوائد الأسهم، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في بورصة طهران تبلغ ٢٦١ مفردة خلال الفترة ما بين (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

■ غموض التقارير المالية: تم قياسها باستخدام نموذج (Modified Jones Model).

■ تقلبات عوائد الأسهم: تم قياسها باستخدام مخاطر انهيار عوائد الأسهم والتي تم قياسها باستخدام احتمال أن تكون العوائد غير العادية للسهم سالبة.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لغموض التقارير المالية على تقلبات عوائد الأسهم (مخاطر انهيار أسعار الأسهم)، وقد يرجع ذلك إلى نقص المعلومات ونقص المحللين الماليين المحترفين في طهران.

□ دراسة حسين (٢٠٢٠):

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين غموض التقارير المالية واحتمال حدوث خطر انهيار مستقبلي لسعر السهم، بالإضافة إلى اختبار أثر جودة آليات الحوكمة كمتغير معدل على تلك العلاقة، وذلك بالتطبيق على عينة من ٤٧ شركة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة ما بين (٢٠١٢-٢٠١٨)، هذا وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

■ غموض التقارير المالية: تم قياسها باستخدام نموذج (Modified Jones Model).

■ مخاطر انهيار أسعار الأسهم: تم قياسها باستخدام معامل الالتواء السالب للعوائد غير العادية للسهم، وتقلب العوائد غير العادية الأسبوعية للأسهم من أسفل إلى أعلى، واحتمال أن تكون العوائد غير العادية للسهم سالبة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين غموض التقارير المالية وبين احتمال حدوث خطر انهيار مستقبلي لسعر السهم، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى انخفاض تلك العلاقة الإيجابية في حالة وجود آليات حوكمة ذات جودة مرتفعة.

□ دراسة (Chae et al. (2020):

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين كل من غموض التقارير المالية وجودة عملية المراجعة وبين مخاطر انهيار أسعار الأسهم، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في بورصة اليابان تبلغ ٣١٠٢ مفردة خلال الفترة ما بين (٢٠١٥-٢٠١٧)، وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

- **غموض التقارير المالية:** تم قياسها باستخدام نموذج (Modified Jones Model).
- **مخاطر انهيار أسعار الأسهم:** تم قياسها باستخدام معامل الالتواء السالب للعوائد غير العادية للسهم، وتقلب العوائد غير العادية الأسبوعية للأسهم من أسفل إلى أعلى، واحتمال أن تكون العوائد غير العادية للسهم سالبة.
- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين غموض تقارير المالية وبين مخاطر انهيار أسعار الأسهم، بمعنى أن زيادة غموض التقارير المالية يؤدي إلى انخفاض الشفافية والإفصاح عن المعلومات الأمر الذي يترتب عليه زيادة عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين ومن ثم زيادة احتمالية تعرض الشركات لمخاطر انهيار أسعار الأسهم، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة سلبية بين جودة عملية المراجعة ومخاطر انهيار أسعار الأسهم.

□ دراسة (Butar & Murniati (2021):

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر شفافية التقارير المالية على مخاطر انهيار أسعار الأسهم، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا تبلغ ٧٤٨ مفردة خلال الفترة ما بين (٢٠١١-٢٠١٥)، وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

- **شفافية التقارير المالية:** تم قياسها باستخدام نموذج (Kothari et al., 2005).
- **مخاطر انهيار أسعار الأسهم:** تم قياسها باستخدام معامل الالتواء السالب للعوائد غير العادية للسهم.
- توصلت الدراسة إلى أن شفافية التقارير المالية ليس لها تأثير على مخاطر انهيار أسعار الأسهم، وقد يشير ذلك إلى أن المستثمرين في إندونيسيا يميلون إلى التغاضي عن القضايا المتعلقة بشفافية التقارير المالية أثناء اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم.

يتضح من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين شفافية التقارير المالية ومخاطر انهيار أسعار الأسهم كأحد مؤشرات مخاطر انهيار الشركات، اتضح وجود تباين في النتائج حول نوع هذه العلاقة، حيث توصلت بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة إيجابية بين غموض التقارير المالية (مؤشر عكسي لشفافية التقارير المالية) ومخاطر انهيار الشركات (حسين، ٢٠٢٠ Foroghi et al., 2020; Chae et al., 2012)، ويمكن تفسير ذلك من خلال أن المديرين بصفتهم المسؤولين عن إعداد التقارير المالية غالباً ما يكون لديهم دوافع للتلاعب في تلك التقارير باستخدام ممارسات إدارة الأرباح من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية، وهو ما يترتب عليه زيادة عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين، وزيادة غموض التقارير المالية وانخفاض شفافيتها، ومن ثم تجميع الأخبار السيئة داخل الشركة حتى تصل إلى نقطة يصعب عندها الاحتفاظ بتلك الأخبار السيئة واندفاعها مرة واحدة إلى السوق، الأمر الذي يترتب عليه زيادة احتمالية تعرض الشركات لمخاطر الانهيار، في حين توصلت دراسة (Salteh & Babazadeh (2012 إلى عدم وجود علاقة بين غموض التقارير المالية ومخاطر انهيار الشركات، كما توصلت دراسة (Butar & Murniati (2021 أيضاً إلى عدم وجود علاقة بين شفافية التقارير المالية ومخاطر انهيار الشركات، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف بيئة التطبيق.

في ضوء ما سبق عرضه، يتضح للباحث وجود تباين في نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة شفافية التقارير المالية ومخاطر انهيار الشركات، وهو ما يمثل فجوة بحثية تستدعي إجراء المزيد من الدراسات، ومن ثم يمكن اشتقاق الفرض الثاني كما يلي:

H₂: يوجد تأثير معنوي لشفافية التقارير المالية على مخاطر انهيار الشركات.

٣-٥ : الدراسات التي تناولت العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومخاطر انهيار الشركات:

□ دراسة (Kim et al. (2011):

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومخاطر انهيار أسعار الأسهم كأحد محددات انهيار الشركات، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية تبلغ ٨٧١٦٢ مفردة خلال الفترة ما بين (١٩٩٥ - ٢٠٠٨)، هذا وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

- **ممارسات التجنب الضريبي:** تم قياسها باستخدام معدل الضريبة الفعلي النقدي (Cash ETR)، والفروق الضريبية (BTD).

■ **مخاطر انهيار أسعار الأسهم:** تم قياسها باستخدام معامل الالتواء السالب للعوائد غير العادية للسهم، واحتمال أن تكون العوائد غير العادية للسهم سالبة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين ممارسات التجنب الضريبي وبين مخاطر انهيار أسعار الأسهم كأحد محددات انهيار الشركات، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى انخفاض تلك العلاقة الإيجابية في حالة وجود أليات رقابية خارجية قوية مثل زيادة الملكية المؤسسية.

□ **دراسة (Neifar & Utz (2019):**

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر كلاً من ممارسات إدارة الأرباح وممارسات التجنب الضريبي الحاد على ثروة المساهمين ومخاطر انهيار أسعار الأسهم، وذلك بالتطبيق على عينة من ١٨٨ شركة من الشركات الألمانية خلال الفترة ما بين (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)، هذا وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

- **ممارسات التجنب الضريبي:** تم قياسها باستخدام معدل الضريبة الفعلي النقدي (Cash ETR).
 - **مخاطر انهيار أسعار الأسهم:** تم قياسها باستخدام معامل الالتواء السالب للعوائد غير العادية للسهم، وتقلب العوائد غير العادية الأسبوعية للأسهم من أسفل إلى أعلى.
- توصلت الدراسة إلى أن:

- ممارسات إدارة الأرباح لا تؤثر على ثروة المساهمين، بينما تؤثر بشكل إيجابي على مخاطر انهيار أسعار الأسهم.
- ممارسات التجنب الضريبي الحاد تؤثر بشكل إيجابي على ثروة المساهمين، بينما لا تؤثر على مخاطر انهيار أسعار الأسهم، وتم تبرير ذلك من خلال أن ممارسات التجنب الضريبي تساهم في تحقيق وفورات ضريبية يمكن للمديرين استخدامها في استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة، وتعزيز القدرة التنافسية للشركة بما يعود بالنفع على المساهمين، بالإضافة إلى أن القوانين في البيئة الألمانية تساهم في تنظيم سوق رأس المال بكفاءة، وحماية حقوق المساهمين.

□ **دراسة (Salehi et al. (2019):**

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومخاطر الشركة، وذلك بالتطبيق على عينة من ٨٠ شركة من الشركات المدرجة في بورصة طهران خلال الفترة ما بين (٢٠١٢ - ٢٠١٦)، هذا وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

- **ممارسات التجنب الضريبي:** تم قياسها باستخدام الفروق الضريبية (BTD).
- **مخاطر الشركة:** تم قياسها باستخدام تقلبات عوائد الأسهم من خلال استخدام الانحراف المعياري لعوائد الأسهم الشهرية.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين ممارسات التجنب الضريبي ومخاطر الشركة، وتم تبرير ذلك من خلال أن ممارسات التجنب الضريبي تدفع السلطات الضريبية إلى عدم الثقة في المدفوعات الضريبية المستقبلية، مما قد يترتب على ذلك عواقب سلبية مثل فقدان السمعة وتحمل الغرامات، كما أن زيادة ممارسات التجنب الضريبي ولا سيما الممارسات غير المقبولة منها تتطلب استخدام نظام إفصاح معقد وغامض، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عدم اليقين فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية وتقليل شفافية المعلومات.

□ **دراسة حسين (٢٠٢٠):**

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واحتمال حدوث خطر انهيار مستقبلي لسعر السهم، بالإضافة إلى اختبار أثر جودة أليات الحوكمة كمتغير معدل على تلك العلاقة، وذلك بالتطبيق على عينة من ٤٧ شركة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة ما بين (٢٠١٢ - ٢٠١٨)، هذا وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

- **ممارسات التجنب الضريبي:** تم قياسها عن طريق مقارنة معدل الضريبة الفعال الخاص بالشركة (ETR) بمعدل الضريبة القانوني (Statutory Tax Rate).
- **مخاطر انهيار أسعار الأسهم:** تم قياسها باستخدام معامل الالتواء السالب للعوائد غير العادية للسهم، وتقلب العوائد غير العادية الأسبوعية للأسهم من أسفل إلى أعلى، واحتمال أن تكون العوائد غير العادية للسهم سالبة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين ممارسات التجنب الضريبي وبين احتمال حدوث خطر انهيار مستقبلي لسعر السهم، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أنه في حالة وجود أليات حوكمة ذات جودة مرتفعة فإن العلاقة الإيجابية تقل بين ممارسات

التجنب الضريبي وبين احتمال حدوث خطر انهيار مستقبلي لسعر السهم، وقد يرجع إلى أن وجود آليات حوكمة فعالة تزيد من الشفافية والإفصاح وتقلل من عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين.

□ دراسة (Hamza & Zaatir 2021):

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر ممارسات التجنب الضريبي الحاد على مخاطر انهيار أسعار الأسهم، بالإضافة إلى إمكانية التنبؤ بمخاطر انهيار أسعار الأسهم لمدة عامين باستخدام ممارسات التجنب الضريبي الحاد، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الفرنسية تبلغ ١١٦٩ مفردة خلال الفترة ما بين (٢٠١١-٢٠١٤)، هذا وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

- **ممارسات التجنب الضريبي الحاد:** تم قياسها باستخدام معدل الضريبة الفعلي النقدي (Cash ETR).
 - **مخاطر انهيار أسعار الأسهم:** تم قياسها باستخدام معامل الالتواء السالب للعوائد غير العادية للسهم، وتقلب العوائد غير العادية الأسبوعية للأسهم من أسفل إلى أعلى، واحتمال أن تكون العوائد غير العادية للسهم سالبة.
- توصلت الدراسة إلى أن ممارسات التجنب الضريبي الحاد يؤثر بشكل إيجابي على مخاطر انهيار أسعار الأسهم، بالإضافة إلى أن ممارسات التجنب الضريبي الحاد يمكن استخدامها في التنبؤ بمخاطر انهيار أسعار الأسهم في المستقبل القريب (عامين).

يتضح من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومخاطر انهيار الشركات، وجود تباين في النتائج حول نوع هذه العلاقة، حيث توصلت بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة إيجابية بين ممارسات التجنب الضريبي ومخاطر انهيار أسعار الأسهم (كأحد مؤشرات مخاطر انهيار الشركات) (حسين، ٢٠٢٠؛ Hamza & Zaatir, 2021؛ Kim et al., 2011)، ويمكن تفسير ذلك من خلال أن تطبيق ممارسات التجنب الضريبي تؤدي إلى الحد من تدفق المعلومات الخاصة بالشركة من أجل التعقيد والتشويش على المعاملات الخاصة بتلك الممارسات لمنع اكتشافها من قبل السلطات الضريبية، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة عدم تماثل المعلومات، ومن ثم زيادة مشاكل الوكالة وارتفاع تكاليفها من خلال قيام المديرين باستغلال الوفورات الضريبية الناتجة عن ممارسات التجنب الضريبي في تحقيق مصالحهم الشخصية، الأمر الذي قد يترتب عليه انخفاض أداء الشركة، وزيادة احتمالية تعرضها لمخاطر الإفلاس ومخاطر انهيار أسعار الأسهم، مما قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع مخاطر انهيار الشركات، في حين توصلت دراسة (Neifar & Utz 2019) إلى عدم وجود علاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومخاطر انهيار أسعار الأسهم، وتم تبرير ذلك من خلال أن ممارسات التجنب الضريبي تساهم في تحقيق وفورات ضريبية يمكن للمديرين استخدامها في استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة، وتعزيز القدرة التنافسية للشركة بما يعود بالنفع على المساهمين، بالإضافة إلى أن القوانين في البيئة الألمانية تساهم في تنظيم سوق رأس المال بكفاءة، وحماية حقوق المساهمين.

في ضوء ما سبق عرضه، يتضح للباحث وجود تباين في نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومخاطر انهيار الشركات، وهو ما يمثل فجوة بحثية تستدعي إجراء المزيد من الدراسات، ومن ثم يسعى الباحث إلى اختبار أثر ممارسات التجنب الضريبي على مخاطر انهيار الشركات في بيئة الأعمال المصرية، وبناءً على ما تقدم، يمكن اشتقاق الفرض الثالث كما يلي:

H3: يوجد تأثير معنوي لممارسات التجنب الضريبي على مخاطر انهيار الشركات.

كما يتضح للباحث أيضاً عدم وجود دراسات قامت باختبار الأثر غير المباشر لممارسات التجنب الضريبي على مخاطر انهيار الشركات من خلال شفافية التقارير المالية كمتغير وسيط بشكل عام وفي البيئة المصرية بشكل خاص (وذلك في حدود اطلاع الباحث، وفي حدود ما قام به من الاطلاع على الدراسات السابقة)، وهو ما يمثل فجوة بحثية تحتاج إلى إجراء المزيد من الدراسات، ومن ثم يمكن للباحث اشتقاق الفرض الرابع كما يلي:

H4: يوجد تأثير غير مباشر لممارسات التجنب الضريبي على مخاطر انهيار الشركات من خلال شفافية التقارير المالية كمتغير وسيط.

٦- الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار فروض البحث والإجابة عن تساؤلاته وتحقيق أهدافه، ولتحقيق ذلك سوف يتناول الباحث النقاط الآتية:

٦-١. مجتمع وعينة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات:

تمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٣ والمتمثلة في ٢٢٩ شركة، تم اختيار عام ٢٠٢٣ كنهاية للفترة الزمنية وتم استبعاد عام ٢٠٢٤ نظراً لعدم توافر البيانات اللازمة حتى وقت إجراء التحليل الإحصائي.

اعتمد الباحث على عدة معايير لتحديد عينة الدراسة، أولاً: استبعاد الشركات التي تنتمي إلى قطاعي البنوك والخدمات المالية غير المصرفية بسبب الطبيعة الخاصة لهذه الشركات وبلغ عددها ٥٥ شركة، ثانياً: استبعاد الشركات التي لا تتوافر بياناتها اللازمة خلال فترة الدراسة، وبلغ عددها ١٠٧ شركة، ثالثاً: استبعاد الشركات التي حققت صافي خسارة في ٦ سنوات (فترة الدراسة)، ومن ثم بلغ حجم العينة النهائي ٦٦ شركة، وذلك بإجمالي عدد مشاهدات ٣٢٣ مشاهدة، هذا، وقد تم جمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية من مصادر مختلفة تبعاً لتنوع البيانات، وتتمثل هذا المصادر في موقع البورصة المصرية، وموقع مباشر مصر، وموقع (Investing)، بالإضافة إلى مواقع الشركات في حال توفرها، ويمكن توضيح التوزيع القطاعي لعينة الدراسة وفقاً للجدول التالي رقم (١):

جدول رقم (١) التوزيع القطاعي لعينة الدراسة

القطاع	عدد الشركات	النسبة المئوية %
قطاع السياحة والترفيه	٦	٩,١%
قطاع مقاولات وإنشاءات هندسية	٧	١٠,٦%
قطاع رعاية صحية وأدوية	١٠	١٥,٢%
قطاع الموارد الأساسية	١١	١٦,٧%
قطاع أغذية ومشروبات وتبغ	١٣	١٩,٧%
قطاع العقارات	١٩	٢٨,٨%
الإجمالي	٦٦	١٠٠%

٦-٢: متغيرات الدراسة ومؤشرات قياسها:

تعتمد الدراسة التطبيقية على ممارسات التجنب الضريبي كمتغير مستقل، وشفافية التقارير المالية كمتغير وسيط، ومخاطر انهيار الشركات كمتغير تابع، وبعض المتغيرات الرقابية المتمثلة في حجم الشركة، والرافعة المالية، والتغير في المبيعات، ومعدل العائد على الأصول، وفيما يلي توضيح تفصيلي لهذه المتغيرات:

٦-٢-١: المتغير المستقل: ممارسات التجنب الضريبي:

تم قياس ممارسات التجنب الضريبي باستخدام مؤشر معدل الضريبة الفعلي الحالي (Current ETR) والذي يعد من أبرز وأكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً في الدراسات السابقة لقياس ممارسات التجنب الضريبي؛ حيث يتم قياس ممارسات التجنب الضريبي من خلال قسمة مصروف الضريبة الحالي على صافي الربح قبل الضريبة، ثم يتم ضرب الناتج في (-١)، وذلك من أجل تسهيل التفسير؛ حيث تشير القيمة الأكبر إلى مستوى أعلى من ممارسات التجنب الضريبي (شاهين، ٢٠٢٢؛ يوسف، ٢٠١٩).

٦-٢-٢: المتغير الوسيط: شفافية التقارير المالية:

تم قياسها في ضوء الدراسات السابقة من خلال نموذج (Modified Jones Model) الذي يعتمد على الاستحقاقات الاختيارية، كمقياس عكسي لشفافية التقارير المالية، ويمكن توضيح كيفية حسابها من خلال الخطوات التالية (Liang et al., 2020; Butar & Murniati, 2021):

الخطوة الأولى: حساب الاستحقاقات الكلية من خلال الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية من خلال المعادلة التالية:

$$TACC_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث أن:

$TACC_{i,t}$: الاستحقاقات الكلية للشركة (i) خلال السنة (t).

$NI_{i,t}$: صافي الدخل للشركة (i) خلال السنة (t).

$CFO_{i,t}$: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) خلال السنة (t).

الخطوة الثانية: تقدير معلمات النموذج الذي سيتم من خلاله حساب الاستحقاقات غير الاختيارية ($NDACC_{i,t}$)، وذلك من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$TA_{it} / A_{it-1} = \beta_1 (1 / A_{it-1}) + \beta_2 (\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1} + \beta_3 (PPE_{it} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

TA_{it} : يشير إلى إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) في السنة (t)، ويتم حسابها من خلال الفرق بين صافي الدخل قبل البنود غير العادية (صافي الربح التشغيلي) وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

A_{it-1} : يشير إلى إجمالي الأصول للشركة (i) في بداية السنة (t).

ΔREV_{it} : يشير إلى التغير في صافي الإيرادات للشركة (i) في السنة (t).

ΔREC_{it} : يشير إلى التغير في صافي أرصدة العملاء للشركة (i) في السنة (t).

PPE_{it} : يشير إلى إجمالي الأصول الثابتة القابلة للإهلاك للشركة (i) في السنة (t).

الخطوة الثالثة: تحديد الاستحقاقات غير الاختيارية ($NDACC_{i,t}$) لكل شركة من شركات العينة من خلال المعادلة التالية:

$$NDACC_{i,t} = \alpha (1 / A_{i,t-1}) + \beta_1 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) + \beta_3 PPE_{i,t}$$

الخطوة الرابعة: حساب الاستحقاقات الاختيارية ($DACC_{i,t}$) لكل شركة من خلال الفرق بين الاستحقاقات الكلية ($TACC_{i,t}$) والاستحقاقات غير الاختيارية ($NDACC_{i,t}$) وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t}$$

٦-٣: المتغير التابع: مخاطر انهيار الشركات:

تم قياسها من خلال مخاطر انهيار أسعار الأسهم كمؤشر على مخاطر انهيار الشركات؛ حيث أشارت معظم الدراسات السابقة إلى أن هناك عدة مقاييس لمخاطر انهيار أسعار الأسهم، ويُعد مقياس معامل الالتواء السالب للعوائد غير العادية الأسبوعية للسهم (NCSKEW) من أكثر المقاييس دقة واستخداماً في قياس مخاطر انهيار أسعار الأسهم من قبل الدراسات السابقة (Ertugrul et al., 2017; Kim et al., 2019; Chae et al., 2020; Butar & Murniati, 2021) ويمكن توضيح خطوات حسابه فيما يلي:

الخطوة الأولى: يتم إجراء انحدار لنموذج السوق الموسع (Expanded Market Model)؛ حيث يعبر هذا الانحدار عن علاقة عائد السهم الأسبوعي للشركة بعائد السوق الأسبوعي، ويأخذ العلاقة الخطية التالية:

$$R_{i,t} = \alpha_i + \beta_1 R_{m,t-2} + \beta_2 R_{m,t-1} + \beta_3 R_{m,t} + \beta_4 R_{m,t+1} + \beta_5 R_{m,t+2} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

α_i : ثابت الانحدار لسهم الشركة (i) وهو الجزء من العائد الذي يتحقق بغض النظر عن العلاقة بين عائد السوق R_m وعائد الشركة R_i .

$R_{i,t}$: عائد سهم الشركة (i) خلال الأسبوع (t).

$R_{m,t+1}$: عائد السوق خلال الأسبوع (t+1).

$R_{m,t+2}$: عائد السوق خلال الأسبوع (t+2).

$R_{m,t-1}$: عائد السوق خلال الأسبوع (t-1).

$R_{m,t-2}$: عائد السوق خلال الأسبوع (t-2).

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي لنموذج الانحدار (البواقي).

الخطوة الثانية: حساب العوائد غير العادية الأسبوعية لسهم الشركة، وذلك عن طريق أخذ اللوغاريتم الطبيعي (Ln) للخطأ العشوائي (البواقي) الذي تم الحصول عليه من نموذج الانحدار السابق مضافاً إليه واحد صحيح، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$W_{i,t} = \ln(1 + \varepsilon_{i,t})$$

حيث أن:

$W_{i,t}$: العوائد غير العادية الأسبوعية لسهم الشركة (i) في الأسبوع (t).

$\ln$: اللوغاريتم الطبيعي.

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي (البواقي) الذي تم الحصول عليه من نموذج الانحدار في الخطوة الثالثة.

الخطوة الثالثة: حساب مخاطر انهيار أسعار الأسهم بناءً على تحديد مقدار الالتواء (Skewness) في العوائد غير العادية الأسبوعية لسهم الشركة (i) في الفترة (t)؛ حيث يشير الالتواء إلى عدم التماثل في توزيع العوائد على سهم الشركة على مدار فترة زمنية محددة، وبالتالي كلما زاد معامل الالتواء السالب للعوائد غير العادية الأسبوعية زاد احتمال تعرض الشركة لمخاطر انهيار أسعار الأسهم في المستقبل، والعكس صحيح، ويمكن حساب معامل الالتواء السالب من خلال المعادلة التالية:

$$NCSKEW_{i,t} = - [n(n-1)^{3/2} \sum W_{i,t}^3] / [(n-1)(n-2) (\sum W_{i,t}^2)^{3/2}]$$

حيث أن:

$NCSKEW_{i,t}$: معامل الالتواء السالب للعوائد غير العادية الأسبوعية للشركة (i) في الفترة (t).

n : عدد أسابيع التداول على سهم الشركة (i) في الفترة (t).

٦-٤: المتغيرات الرقابية:

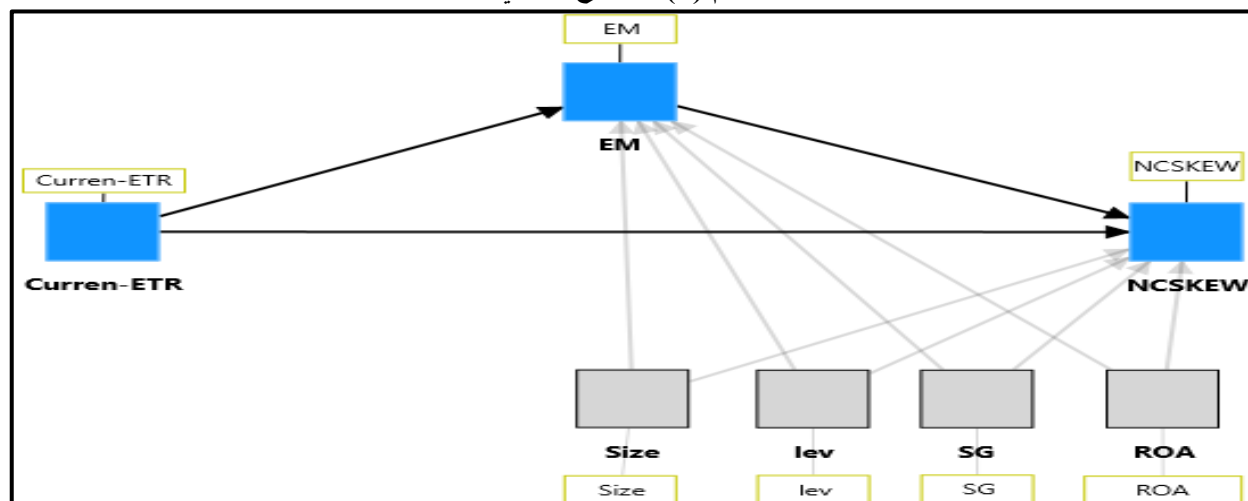
اعتمد الباحث على المتغيرات الرقابية الأكثر شيوعاً واستخداماً في الدراسات السابقة والتي يتوقع أن يكون لها تأثير محتمل على مخاطر انهيار الشركات، وتشمل ما يلي:

- **حجم الشركة (Size):** يُقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة (i) في السنة (t).
- **الرافعة المالية (LEV):** تُقاس بناتج قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول للشركة (i) في السنة (t).
- **معدل التغير في المبيعات (SG):** تُقاس بناتج قسمة [مبيعات الشركة في السنة (t) - مبيعات الشركة في السنة (t-1)] على مبيعات الشركة في السنة (t-1).
- **معدل العائد على الأصول (ROA):** يُقاس بناتج قسمة صافي الربح بعد الفوائد والضرائب على إجمالي الأصول للشركة (i) في السنة (t).

٦-٣: صياغة النموذج البحثي:

قام الباحث بتصميم نموذج البحث من أجل اختبار فروض البحث، وتوضيح وتفسير العلاقات المباشرة والعلاقات غير المباشرة بين المتغيرات، ويمكن توضيح هذا النموذج كما يلي:

شكل رقم (١) النموذج البحثي



المصدر: إعداد الباحث

٤-٦: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يمكن توضيح الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، من أجل تحديد الملامح الأساسية لمتغيرات الدراسة، وكذلك فهم الظاهرة محل الدراسة والتحقق من مدى منطقية القيم وكذلك رصد القيم غير المنطقية وتفسيرها، حيث يتضمن الجدول التالي بعض من المقاييس الإحصائية، منها: الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أعلى وأدنى قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٢) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
ممارسات التجنب الضريبي (Current-ETR)	٣٢٣	٠,١٨٨٥٣٢-	٠,٠٨٨٢٧٩	٠,٣٨٥-	٠,٠
مخاطر انهيار الشركات (NCSKEW)	٣٢٣	٠,٠٤١٨٧١٣-	٠,٣٤١٨٧٦٨	٠,٩٨-	٠,٧٨٩٥١١٧
ممارسات إدارة الأرباح (EM)	٣٢٣	٠,٠٤١٤٤٥٦	٠,٠٣٠٥٧٧٢	٠,٠٢٣-	٠,١٠٩٦٨٠١
حجم الشركة (SIZE)	٣٢٣	٩,١٨٠٤٨٦	٠,٧٦٩٩٣٧٩	٧,٥٠٧١١١	١١,١٥٣٥
الرافعة المالية (LEV)	٣٢٣	٠,٤٨٩٧٩٢٤	٠,٢٣٠٤٠٦	٠,٠٣١٩٦٣٦	١,١٢١٧٤٤
التغير في المبيعات (SG)	٣٢٣	٠,٢٣٥٨٤٢٢	٠,٤٦٨٣٣١٨	٠,٧٨٢٠٥٤-	١,٢٣
معدل العائد على الأصول (ROA)	٣٢٣	٠,٠٦٩٧٩٧٤	٠,٠٤٨٥٢٤٩	٠,٠٠٨١٠٣-	٠,١٩٤٨٦٠٩

المصدر: إعداد الباحث

يمكن من الجدول السابق ملاحظة ما يلي:

- الوسط الحسابي لممارسات التجنب الضريبي باستخدام مقياس (Current-ETR) يبلغ (٠,١٨٨٥٣٢-) بانحراف معياري قدره (٠,٠٨٨٢٧٩)، وهو ما يعني انخفاض معدل الضريبة الفعلي الحالي لعينة الدراسة عن معدل الضريبة القانوني، كما بلغت أدنى وأعلى قيمة (٠,٣٨٥-)، (٠,٠) على التوالي، ويشير هذا التفاوت بين أدنى قيمة وأعلى قيمة إلى تباين ممارسات التجنب الضريبي بين شركات عينة الدراسة.

- الوسط الحسابي لمخاطر انهيار أسعار الأسهم (NCSKEW)، كمؤشر على مخاطر انهيار الشركات بلغ (-٠,٠٤١٨٧١٣) بانحراف معياري قدره (٠,٣٤١٨٧٦٨)، وبلغت أدنى وأعلى قيمة (-٠,٩٨)، (٠,٧٨٩٥١١٧) على التوالي، ويشير هذا التفاوت بين أدنى قيمة وأعلى قيمة إلى تباين مخاطر انهيار الشركات بين شركات عينة الدراسة.
- الوسط الحسابي لممارسات إدارة الأرباح (كمؤشر عكسي لشفافية التقارير المالية) (EM) بلغ (-٠,٠٤١٤٤٥٦) بانحراف معياري قدره (٠,٣٠٥٧٧٢)، وبلغت أدنى وأعلى قيمة (-٠,٠٢٣)، (٠,١٠٩٦٨٠١) على التوالي، ويشير هذا التفاوت بين أدنى قيمة وأعلى قيمة إلى تباين ممارسات إدارة الأرباح بين شركات عينة الدراسة.
- الوسط الحسابي لحجم الشركة (Size) بلغ (٩,١٨٠٤٨٦) بانحراف معياري قدره (٠,٧٦٣٧٩)، وبلغت أدنى وأعلى قيمة (٧,٥٠٧١١١)، (١١,١٥٣٥) على التوالي، والفرق بين أدنى وأعلى قيمة يشير إلى تباين حجم الأصول بين شركات عينة الدراسة.
- الوسط الحسابي للرافعة المالية (LEV) بلغ (٠,٤٨٩٧٩٢٤) بانحراف معياري قدره (٠,٢٣٠٤٠٦)، وهذا يعني في المتوسط أن إجمالي الالتزامات لدى شركات عينة الدراسة تشكل (٤٨,٢٦٪) من إجمالي أصولها، بينما بلغت أدنى وأعلى قيمة (٠,٣١٩٦٣٦)، (١,١٢١٧٤٤) على التوالي، حيث تشير أعلى قيمة لدى شركات عينة الدراسة والبالغة ١,٣ تقريباً إلى أن الشركات تم تآكل جميع حقوق الملكية لديها بالخسائر المرحلة مما أدى إلى زيادة الرافعة المالية عن الواحد الصحيح.
- أدنى قيمة في التغير في المبيعات (SG) تبلغ (-٠,٧٨٢٠٥٤)، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الوسط الحسابي للتغير في المبيعات لـ (٠,٢٣٥٨٤٢٢)، وكذلك انخفاض الانحراف المعياري ليصل إلى (٠,٤٦٨٣٣١٨)، وبالرجوع لبيانات عينة الدراسة تبين أن تلك القيم السالبة ناتجة عن انخفاض قيمة مبيعات السنة الحالية لبعض الشركات في عينة الدراسة عن قيمة مبيعات السنوات السابقة.
- الوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول (ROA) بلغ (٠,٠٦٩٧٩٧٤) بانحراف معياري قدره (٠,٠٤٨٥٢٤٩)، وهذا يعني أن شركات عينة الدراسة تحقق في المتوسط عائد على أصولها يبلغ تقريباً (٧,٠٪)، مما يشير إلى قيام بعض شركات عينة الدراسة باستثمار أصولها بالشكل غير الصحيح، كما بلغت أدنى وأعلى قيمة (-٠,٠٠٨١٠٣)، (٠,١٩٤٨٦٠٩) على التوالي.

٥-٦: مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة:

لإيجاد الارتباط بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج البحثي، اعتمد الباحث على مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس الارتباط بين متغيرات الدراسة، وتتراوح قيم معامل ارتباط بيرسون من (-١ إلى +١)، وتوضح هذه القيم قوة العلاقة بين كل متغيرين، وتشير الإشارة الموجبة إلى وجود علاقة طردية، كما تشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية، ويمكن الإشارة أيضاً إلى أن النتائج المستخلصة من مصفوفة تحليل الارتباط لا يستعان بها لاختبار الفروض البحثية للدراسة، وذلك لأن هذا الأسلوب يعمل على تقدير الارتباط القائم بين كل متغيرين على حده، دون الأخذ في الاعتبار تأثير المتغيرات الأخرى الموجودة بنماذج الانحدار، بالإضافة إلى عدم تحديد اتجاه التأثير في العلاقة بين كل متغيرين أي بدون تحديد متغير السبب ومتغير النتيجة، ويوضح الجدول رقم (٣) نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٣) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	NCSKEW	EM	Current-ETR	Size	lev	SG	ROA
NCSKEW	1.0000						
EM	0.0934* 0.0937	1.0000					
Current-ETR	-0.0494 0.3759	-0.0513 0.3577	1.0000				
Size	0.3956*** 0.0000	-0.1908*** 0.0006	-0.3219*** 0.0000	1.0000			
lev	0.2066*** 0.0002	-0.0104 0.8524	0.2175*** 0.0001	0.5243*** 0.0000	1.0000		
SG	-0.0119 0.8317	-0.0141 0.8003	0.0477 0.3929	0.0101 0.8570	0.0558 0.3175	1.0000	
ROA	-0.1242** 0.0256	0.0476 0.3941	-0.0398 0.4756	0.0604 0.2794	-0.3553*** 0.0000	-0.0009 0.9867	1.0000

*** دالة عند مستوى معنوية ١٪ (مستوى ثقة ٩٩٪)

** دالة عند مستوى معنوية ٥٪ (مستوى ثقة ٩٥٪)

* دالة عند مستوى معنوية ١٠٪ (مستوى ثقة ٩٠٪)

وبالنظر إلى الجدول السابق يتضح ما يلي:

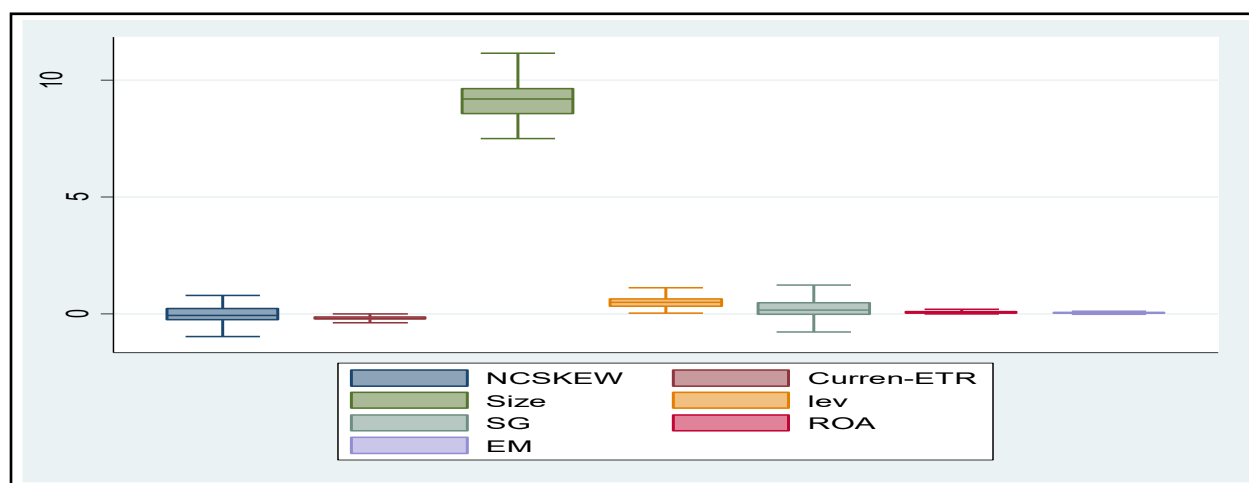
- فيما يتعلق بنتيجة العلاقة بين مخاطر انهيار الشركات (NCSKEW) كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة، تبين أن مخاطر انهيار الشركات (NCSKEW) ترتبط إيجابياً وبدلالة إحصائية مع كلاً من ممارسات إدارة الأرباح (EM) كمؤشر عكسي لشفافية التقارير المالية، وحجم الشركة (Size)، والرافعة المالية (LEV) وذلك عند مستوى معنوية (١٪، ١٠٪)، في حين ترتبط سلبياً وبدلالة إحصائية مع معدل العائد على الأصول (ROA) وذلك عند مستوى معنوية (٥٪)، كما يرتبط سلبياً وبدون دلالة إحصائية مع ممارسات التجنب الضريبي (Current-ETR)، وكذلك مع التغير في المبيعات (SG).
- أما فيما يتعلق بنتيجة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح (EM) كمؤشر عكسي لشفافية التقارير المالية كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة، تبين أن ممارسات إدارة الأرباح (EM) ترتبط سلبياً وبدلالة إحصائية مع حجم الشركة (SIZE)، وذلك عند مستوى معنوية (١٪)، في حين ترتبط سلبياً وبدون دلالة إحصائية من كلاً من ممارسات التجنب الضريبي (Current-ETR)، والتغير في المبيعات (SG)، والرافعة المالية (LEV)، كما ترتبط إيجابياً وبدون دلالة إحصائية مع معدل العائد على الأصول (ROA).
- في ضوء العلاقة بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض، يتضح أن علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض في مصفوفة معامل الارتباط المتعدد منخفضة نسبياً، حيث نجد أن أعلى درجة ارتباط بين متغيرين مستقلين بالمصفوفة السابقة تمثل ٥٢ ٪ تقريباً وذلك بين كل من حجم الشركة (Size) والرافعة المالية (LEV)، وهي علاقة ارتباط ضعيفة لا تؤثر على تقديرات نموذج الدراسة، فقد أشار (Tabachnick & Fidell, 2007) إلى إقرار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity إذا ما كانت درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة أكبر من ٨٠ ٪، وهو ما لا يتحقق بالبحث الحالي، وبالتالي ينعقد وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

٦-٦: اختبارات مدى صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

٦-٦-١: معالجة القيم الشاذة والمتطرفة Outliers:

قد تحتوي بيانات العينة على قيم شاذة (Outliers) والتي من شأنها التأثير على نتيجة التحليل الكمي لتلك البيانات، ولذلك قام الباحث باستخدام طريقة (Tukey's fences Winsorizing) لمعالجة القيم الشاذة عند مستوى ٥٪ لكافة متغيرات الدراسة، ووفقاً لهذه الطريقة يتم استبدال القيم المتطرفة التي تتجاوز قيم الحدود الدنيا والقصى للمتغيرات بأقرب قيمة مجاورة لها، وتُظهر الأشكال التالية متغيرات الدراسة بعد معالجة القيم الشاذة، وعدم تضمنها أي قيم متطرفة قد تؤثر على نتائج الدراسة:

شكل رقم (٢) متغيرات الدراسة بعد معالجة القيم الشاذة



المصدر: إعداد الباحث

يتضح من الشكل السابق أن كافة متغيرات الدراسة لا تحتوي على قيم شاذة أو متطرفة، وبالتالي يمكن إجراء التحليل الوصفي والكمي لتلك المتغيرات.

٦-٦-٢: اختبارات التوزيع الطبيعي:

بعد التحقق من أن بيانات الدراسة تتبع أو تقترب من التوزيع الطبيعي أحد الجوانب الهامة التي ينبغي اختبارها؛ حيث يتحدد في ضوءها الاختبارات التي سوف يتم اجراؤها، وبالتالي سوف يقوم الباحث بالتحقق من أن نمط التوزيع الذي تسلكه بيانات الدراسة هو توزيع طبيعي وذلك بالنسبة لكافة متغيرات الدراسة.

هذا، وسوف يعتمد الباحث على معاملات الالتواء والتفلطح (Skewness & Kurtosis) لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات؛ حيث تعتبر البيانات تتبع التوزيع الطبيعي في حالة ما إذا كانت معاملات الالتواء (Skewness) تتراوح بين (-٣، +٣) ومعاملات التفلطح (Kurtosis) تتراوح بين (-١٠، +١٠) (Kline, 2023)، ويمكن توضيح معاملات الالتواء والتفلطح لكل متغير من المتغيرات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٤) معاملات الالتواء والتفلطح لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	معاملات الالتواء Skewness	معاملات التفلطح Kurtosis
ممارسات التجنب الضريبي (Current-ETR)	٠,٢٩٤	٣,٠٨٨
ممارسات إدارة الأرباح (EM)	٠,٤٣٤	٣,٣٣٩
مخاطر انهيار الشركات (NCSKEW)	٠,٠٧٨-	٢,٩٤٢
حجم الشركة (SIZE)	٠,٢٦١	٢,٦٤٧
الرافعة المالية (LEV)	٠,١٧٧	٢,٤٩٠
التغير في المبيعات (SG)	٠,٤٣٠	٣,٠٧٥
معدل العائد على الأصول (ROA)	١,٠١١	٣,٦٨٢

المصدر: إعداد الباحث

يتضح من الجدول السابق أن جميع متغيرات الدراسة تتسم بالتوزيع الطبيعي؛ حيث إن قيم معاملات الالتواء (Skewness) لمتغيرات الدراسة تقع في الحدود المقبولة بين $(-3, +3)$ ، كما أن قيم معاملات التفلطح لهذه المتغيرات تقع أيضاً في الحدود المقبولة بين $(-10, +10)$. وبناءً عليه، يمكن القول بأن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

٦-٣: مؤشرات جودة توفيق النماذج الهيكلية للدراسة (Goodness of Fit Tests):

اعتمد الباحث على مجموعة متنوعة من المؤشرات الإحصائية للتحقق من جودة توفيق النماذج الهيكلية للدراسة، وتتضمن هذه المؤشرات كل من؛ مؤشر مربع كاي، ومؤشر الجذر التربيعي لمتوسط مربع خطأ التقدير التقريبي، ومؤشر بواقي الجذر التربيعي المعياري للمتوسط، ومؤشر جودة التوفيق المقارن، ومؤشر توكر-لويس (زكي، ٢٠٢٢)، ومن أجل التحقق من هذه المؤشرات، اعتمد الباحث على برنامج التحليل الإحصائي (Smart PLS)، ويوضح الجدولين التاليين نتائج تلك المؤشرات، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٥) مؤشرات جودة توفيق النموذج البحثي

مؤشرات جودة توفيق النموذج	النموذج البحثي	القيم المعيارية	قبول/ رفض النموذج
Chi ²	٠,٠٠٠	أقل من ٠,٠٥	قبول النموذج
RMSEA	٠,٠٠٠	تتراوح بين (٠,٠٠٠ - ٠,٠٠٨)	قبول النموذج
SRMR	٠,٠٠٠	أقل من ٠,٠٠٨	قبول النموذج
CFI	١,٠٠٠	القيمة (١)	قبول النموذج
TLI	١,٠٠٠	القيمة (١)	قبول النموذج

المصدر: إعداد الباحث

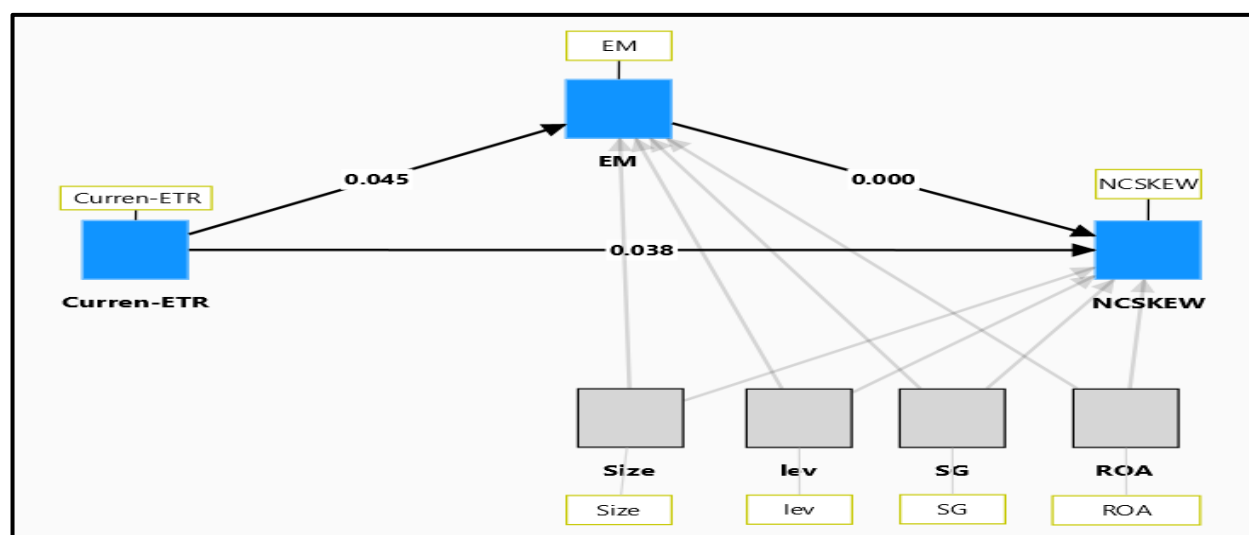
في الجدول السابق، يتضح للباحث ارتفاع جودة توفيق النموذج البحثي الهيكلي، مما يشير إلى إمكانية الاعتماد عليه من أجل تفسير العلاقات بين متغيرات الدراسة.

٦-٧: اختبار وتحليل فروض الدراسة:

٦-٧-١: الآثار المعيارية المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات الدراسة:

من أجل اختبار فروض الدراسة وتحليلها اعتمد الباحث على أسلوب تحليل المسار (Path Analysis)، كأحد اختبارات نمذجة المعادلة الهيكلية (Structural Equation Modeling (SEM)، وذلك باستخدام برنامج (Smart PLS 4)؛ من أجل تحديد العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات، ويوضح الشكل رقم (٣) الآثار المعيارية المباشرة، وغير المباشرة بين المتغيرات في النموذج البحثي، وذلك على النحو التالي:

شكل رقم (٣) الآثار المعيارية المباشرة، وغير المباشرة بين المتغيرات في النموذج البحثي



المصدر: إعداد الباحث

هذا، ويمكن توضيح الآثار المعيارية المباشرة، وغير المباشرة بين المتغيرات، ومعامل التحديد لنموذج البحث بشكل تفصيلي من خلال الجدول رقم (٦)، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٦) الآثار المعيارية المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات في النموذج البحثي

المعنوية	المسار المعياري			بيان المسار
	الكلي	غير مباشر	مباشر	
٠,٠٤٥ (معنوي)	٠,٠٤٥-		٠,٠٤٥-	ممارسات التجنب الضريبي (Current-ETR) <-- شفافية التقارير المالية (EM)
٠,٠٣٨ (معنوي)	٠,٤١٤		٠,٤١٤	شفافية التقارير المالية (EM) <-- مخاطر انهيار الشركات (NCSKEW)
٠,٠٠٠ (معنوي)	٢,٣٤٤		٢,٣٤٤	ممارسات التجنب الضريبي (Current-ETR) <-- مخاطر انهيار الشركات (NCSKEW)
٠,٠٥٥ (معنوي)	٠,١٠٦-	٠,١٠٦-		ممارسات التجنب الضريبي (Current-ETR) <-- شفافية التقارير المالية (EM) <-- مخاطر انهيار الشركات (NCSKEW)
٠,٠٧٤		ممارسات التجنب الضريبي (Current-ETR) والمتغيرات الرقابية <-- شفافية التقارير المالية (EM)		معامل التحديد (R-square)
٠,٢٣٤		ممارسات التجنب الضريبي (Current-ETR) وشفافية التقارير المالية (EM) والمتغيرات الرقابية <-- مخاطر انهيار الشركات (NCSKEW)		

المصدر: إعداد الباحث

٦-٧-٢ نتائج اختبار الفروض:

تم اختبار فروض الدراسة باستخدام أسلوب تحليل المسار، حيث أوضحت نتائج التحليل الإحصائي الواردة بالجدول رقم (٦) ما يلي:

نتائج اختبار الفرض الأول: يتضح أن هناك تأثير معنوي لممارسات التجنب الضريبي (Current-ETR) على شفافية التقارير المالية (EM)، حيث أظهرت النتائج الإحصائية أن مستوى المعنوية بلغ (٠,٠٤٥)، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرض الأول القائل بوجود تأثير معنوي لممارسات التجنب الضريبي على شفافية التقارير المالية.

نتائج اختبار الفرض الثاني: يتضح أن هناك تأثير معنوي لشفافية التقارير المالية (EM) على مخاطر انهيار الشركات، حيث أظهرت النتائج الإحصائية أن مستوى المعنوية بلغ (٠,٠٠٠)، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠١)، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرض الثاني.

نتائج اختبار الفرض الثالث: يتضح أن هناك تأثير معنوي لممارسات التجنب الضريبي (Current-ETR) على مخاطر انهيار الشركات، حيث أظهرت النتائج الإحصائية أن مستوى المعنوية بلغ (٠,٠٣٨)، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرض الثالث.

نتائج اختبار الفرض الرابع: يتضح أن هناك تأثير غير مباشر معنوي لممارسات التجنب الضريبي (Current-ETR) على مخاطر انهيار الشركات من خلال شفافية التقارير المالية (EM) كمتغير وسيط (وساطة جزئية)، حيث أظهرت النتائج الإحصائية أن مستوى المعنوية بلغ (٠,٠٥٥)، وذلك عند مستوى معنوية (٠,١٠)، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرض الرابع.

٦-٧-٣ مناقشة نتائج التحليل الإحصائي:

سوف يقوم الباحث بتحليل ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في ضوء الاختبارات الإحصائية، بالإضافة إلى توضيح مدى الاتفاق أو التعارض بين هذه النتائج ونتائج الدراسات السابقة، مع مراعاة تغيير اتجاه العلاقة بين المتغيرات ومتغير شفافية التقارير المالية، نظرًا لأن شفافية التقارير المالية مقياس عكسي لممارسات إدارة الأرباح، وذلك على النحو التالي:

■ **قبول الفرض الأول:** أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير إيجابي معنوي لممارسات التجنب الضريبي على شفافية التقارير المالية، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Amidu & Yorke, 2017; Afrizal et al., 2020)، ويمكن تفسير هذه

النتيجة من خلال أن ممارسات التجنب الضريبي ولا سيما الممارسات المقبولة منها تساهم في تدعيم ثروة المساهمين من خلال زيادة صافي التدفقات النقدية وتوفير المزيد من الموارد المالية اللازمة للمشروعات الاستثمارية، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الأرباح، ومن ثم توفير سيولة نقدية يمكن استخدامها في تسيير أعمال الشركة في الأجل القصير، وزيادة قدرة الشركة على سداد الالتزامات الطارئة، وانخفاض مخاطر عدم القدرة على السداد، الأمر الذي يزيد معه رغبة المديرين في اظهار الأداء الجيد، مما يساهم ذلك في تحسين شفافية التقارير المالية.

■ **قبول الفرض الثاني؛** أوضحت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير سلبي معنوي لشفافية التقارير المالية على مخاطر انهيار الشركات، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (حسين، ٢٠٢٠؛ Chae et al., 2020؛ Foroghi et al., 2012)، ويمكن تبرير ذلك الأثر السلبي من خلال أن المديرين بصفتهم المسؤولين عن إعداد التقارير المالية غالباً ما يكون لديهم دوافع للتلاعب في تلك التقارير باستخدام ممارسات إدارة الأرباح من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية، الأمر الذي يترتب عليه زيادة عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين، ومن ثم انخفاض شفافية التقارير المالية المفصح عنها وتجميع الأخبار السيئة داخل الشركة حتى تصل إلى نقطة يصعب عندها الاحتفاظ بتلك الأخبار السيئة واندفاعها مرة واحدة إلى السوق، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار أسعار الأسهم لتلك الشركات.

■ **قبول الفرض الثالث؛** أشارت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير إيجابي معنوي لممارسات التجنب الضريبي على مخاطر انهيار الشركات، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (حسين، ٢٠٢٠؛ Hamza & Zaatir, 2021؛ Kim et al., 2011)، في حين تختلف مع ما توصلت إليه دراسة (Neifar & Utz, 2019) ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال أن تطبيق ممارسات التجنب الضريبي تستلزم الحد من تدفق المعلومات الخاصة بالشركة من أجل التعقيد والتشويش على المعاملات الخاصة بتلك الممارسات لمنع اكتشافها من قبل الجهات الضريبية مما قد يؤثر سلباً على شفافية بيئة المعلومات ومن ثم زيادة مشاكل الوكالة وارتفاع تكاليفها من خلال قيام المديرين باستغلال الوفورات الضريبية الناتجة عن ممارسات التجنب الضريبي في تحقيق مصالحهم الشخصية، الأمر الذي يعود بالضرر على المساهمين، ومن ثم قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع مخاطر انهيار الشركات، إضافة إلى ذلك فإن ممارسات التجنب الضريبي تزيد من حالة عدم التأكد في فيما يتعلق بالمدفوعات الضريبية المستقبلية، إما من خلال زيادة حالة عدم التأكد المتعلقة بالتدقيقات أو المشكلات المستقبلية المحتملة مع مصلحة الضرائب في حال اكتشاف تلك الممارسات، أو من خلال صعوبة تحكم الشركة في استمرارية الأحداث والمعاملات التي ينتج عنها الوفورات الضريبية.

■ **قبول الفرض الرابع؛** أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير غير مباشر معنوي لممارسات التجنب الضريبي على مخاطر انهيار الشركات من خلال شفافية التقارير المالية (EM) كمتغير وسيط، وفيما يتعلق بنوع الوساطة في هذه الحالة فهي وساطة جزئية نتيجة وجود تأثير مباشر لممارسات التجنب الضريبي على مخاطر انهيار الشركات؛ ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال أن ممارسات التجنب الضريبي ولا سيما الممارسات المقبولة منها تساهم في تدعيم ثروة المساهمين من خلال زيادة صافي التدفقات النقدية وتوفير المزيد من الموارد المالية اللازمة للمشروعات الاستثمارية، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الأرباح، ومن ثم توفير سيولة نقدية يمكن استخدامها في تسيير أعمال الشركة في الأجل القصير، وزيادة قدرة الشركة على سداد الالتزامات الطارئة، الأمر الذي ينخفض معه احتمالية ممارسة الشركة لإدارة الأرباح ومن ثم زيادة شفافية الإفصاح المالي، وهو ما يترتب عليه انخفاض مخاطر انهيار الشركات.

٧. الخلاصة والنتائج والتوصيات:

تمثل هدف البحث في دراسة أثر ممارسات التجنب الضريبي على شفافية التقارير المالية وانعكاس ذلك على مخاطر انهيار الشركات، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قام الباحث بعرض الإطار النظري لكل من ممارسات التجنب الضريبي، وشفافية التقارير المالية، وكذلك مخاطر انهيار الشركات، بالإضافة إلى عرض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين هذه المتغيرات؛ وذلك من أجل تحديد أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات واشتقاق الفجوة البحثية، بالإضافة إلى إجراء دراسة تطبيقية علي عينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية والمتمثلة في ٦٦ شركة بإجمالي عدد مشاهدات ٣٢٣ مشاهدة، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٣.

وقد توصل الباحث إلى وجود تأثير معنوي لممارسات التجنب الضريبي على شفافية التقارير المالية، وكذلك تأثير معنوي لشفافية التقارير المالية على مخاطر انهيار الشركات، وتأثير معنوي أيضاً لممارسات التجنب الضريبي على مخاطر انهيار الشركات، وأخيراً هناك تأثير غير مباشر معنوي لممارسات التجنب الضريبي على مخاطر انهيار الشركات من خلال شفافية التقارير المالية.

بناءً على ما تقدم، يوصي الباحث الشركات بضرورة الأخذ في الحسبان ممارسات التجنب الضريبي المقبول عند اختيار القرارات المتعلقة بالتخطيط الضريبي حيث تساهم تلك الممارسات في تحقيق وفورات ضريبية من شأنها تحفيز المديرين على اظهار الأداء الجيد، مما يساهم في تحسين شفافية التقارير المالية، بالإضافة إلى تحسين قيمة الشركة، كما يوصي الباحث أيضاً بضرورة الابتعاد عن ممارسة أنشطة التجنب الضريبي المحفوفة بالمخاطر والتي قد تؤدي إلى زيادة احتمالية تعرض الشركة للمخاطر الضريبية المتمثلة في كل من العقوبات، والغرامات، وفقدان السمعة، وذلك في حالة اكتشاف تلك الممارسات من قبل السلطات الضريبية، وهو ما قد يترتب عليه زيادة احتمالية تعرض تلك الشركات لمخاطر الانهيار في المستقبل.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم، دلال محمد، ٢٠٢١، "التأثير المشترك للتعرض المالي والتجنب الضريبي على كل من القيمة السوقية وعوائد الأسهم دراسة اختبارية على الشركات دولية النشاط المسجلة في البورصة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص ص ٦٨٥-٧٢٤.
- اسماعيل، محمود حسين، ٢٠٢١، "قياس أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على الخطر الضريبي والخطر العام للمنشأة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- الأرضي، محمد و داد، ٢٠٢١، "مؤشر الشفافية كمدخل لدعم شفافية التقارير المالية ورفع مستوى حماية المساهمين بسوق المال المصري: دراسة اختبارية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ص ص ٥٠٧-٥٧٢.
- السيد، أحمد رفعت، ٢٠٢٠، "تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة المنشأة: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص ص ١٣٥-١٥٤.
- النجار، سامح محمد وبسبوني، مروة محمد، ٢٠٢٣، "أثر العلاقة بين الثقة المفرطة للمديرين التنفيذيين وغموض التقارير المالية على خطر انهيار أسعار الأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دليل تطبيقي، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص ٢١٧-٣٠٥.
- حسن، بوسي حمدي، ٢٠٢٠، "أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الثالث، ص ص ١-٧٠.
- حسين، علاء على أحمد، ٢٠٢٠، "تحليل العلاقة بين غموض التقارير المالية، أداء المسؤولية الاجتماعية، وممارسات التجنب الضريبي، وبين خطر الانهيار المستقبلي لأسعار أسهم الشركات ذات التصنيف في مؤشر البورصة المصرية للاستدامة"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الرابع والعشرون، العدد الأول، ص ص ٢٠٨-٢٧٥.
- حمودة، محمد صابر، ٢٠٢١، "أثر دورة حياة الشركة على تفسير العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، المجلد الثالث والأربعون، العدد الرابع، ص ص ٩-٩٢.
- زكي، عمر خالد محمد عبد المنعم، (٢٠٢٢)، "استجابة السوق المالية لتنظيم الإفصاح غير المالي: دليل من واقع تنظيم إفصاحات حوكمة الشركات ببيئة الأعمال المصرية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص ص ٢٨٣-٣٣٧.
- سليمان، محمد محمود، ٢٠١٩، "العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة: دراسة اختبارية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث، ص ص ١-٦١.
- شاهين، سيد محسن مرسي، ٢٠٢٢، "دراسة تأثير مستوى التجنب الضريبي على مخاطر المنشأة وانعكاس ذلك على تكلفة رأس المال المملوك"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثالث، ص ص ٦٤٧-٧٢٩.
- شوقي، مايكل سعد، ٢٠٢٢، "قياس وتفسير العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة في المنشآت الصناعية - دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية، كلية التجارة، جامعة السويس، المجلد الثاني، العدد الثالث، ص ص ١٣٢-١٥٥.
- عبد الحليم، أحمد حامد، ٢٠٢٢، "أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على مخاطر انهيار أسعار الأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد السادس والثلاثون، العدد الأول، ص ص ٢٧٥-٣٦٤.
- عبد الرحمن، أحمد رجب، ٢٠٠٦، "إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشودة ببورصة الأوراق المالية: دراسة نظرية وتطبيقية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الأول، ص ص ١١-٧٩.
- عبد الرحمن، لقاء مالك، ٢٠١٩، "أثر الإفصاح المحاسبي في كفاءة أداء السلطة الضريبية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، كلية التجارة، جامعة بغداد، المجلد الرابع عشر، العدد الثامن والأربعون، ص ص ٤٢-٥٠.
- فودة، السيد أحمد، ٢٠٢٠، "الأثر الوسيط للتجنب الضريبي على العلاقة بين القيود المالية للشركات والاحتفاظ بالنقدية: دراسة اختبارية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الثاني، ص ص ١-٨٤.

فودة، السيد أحمد، ٢٠٢٢، "أثر الملكية المؤسسية على العلاقة بين الروابط السياسية للشركات ومخاطر انهيار أسعار الأسهم في ضوء تكاليف الوكالة: دراسة اختبارية"، *المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، المجلد التاسع، العدد الرابع، ص ص ٢٢٥ - ٣٢٤*.

محمدي، هبة عطية، ٢٠٢٢، "أثر ممارسات إدارة الأرباح والتجنب الضريبي على المسؤولية الاجتماعية للشركة: دراسة تطبيقية"، *رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس*.

محمود، عمرو السيد، ٢٠١٧، "دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسة التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الواحد والعشرون، العدد الأول، ص ص ٣٠٧ - ٣٦١*.

مراد، ممدوح هاشم، ٢٠٢١، "أثر عدم تماثل المعلومات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي واحتمال الانهيار في سعر السهم للشركات المساهمة المصرية: دراسة إمبريقية"، *مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الثالث والأربعون، العدد الثاني، ص ص ١٣٧ - ١٨٦*.

يوسف، أبو بكر محمد، (٢٠١٦)، "قياس أثر شفافية الإفصاح بالتقارير المالية على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم: دراسة إمبريقية"، *مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ص ص ١٦١ - ٢١٠*.

يوسف، أيمن يوسف، ٢٠١٩، "أثر تركيز الملكية وحجم مكتب المراجعة على علاقة ممارسات التجنب الضريبي بعوائد الأسهم ومخاطر الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث والعشرون، العدد الرابع، ص ص ٦٨-١*.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Afrizal, A., Eka Putra, W., Yuliusman, Y., & Hernando, R. (2020). The effect of accounting conservatism, CSR disclosure and tax avoidance on earnings management: Some evidence from listed companies in Indonesia. *International Journal of Advanced Science and Technology*, 29(4), 1441-1456.
- Amidu, M., & Yorke, S. M. (2017). Tax avoidance and earnings management of firms in Ghana: does the funding strategy matter? *International Journal of Critical Accounting*, 9(3), 238-264.
- Balakrishnan, K., Blouin, J. L., & Guay, W. R. (2019). Tax aggressiveness and corporate transparency. *The Accounting Review*, 94(1), 45-69.
- Bebchuk, L. A., & Fried, J. M. (2003). Executive compensation as an agency problem. *Journal of economic perspectives*, 17(3), 71-92.
- Butar, S. B., & Murniati, M. P. (2021). How does Financial Reporting Quality Relate to Stock Price Crash Risk? Evidence from Indonesian listed Companies. *Journal of Accounting and Business Dynamics*, 8(1), 59-76.
- Chae, S. J., Nakano, M., & Fujitani, R. (2020). Financial reporting opacity, audit quality and crash risk: Evidence from Japan. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7(1), 9-17.
- Chen, S., Chen, X., Cheng, Q., & Shevlin, T. (2010). Are family firms more tax aggressive than non-family firms? *Journal of financial economics*, 95(1), 41-61.
- Cui, H., Chen, C., Zhang, Y., & Zhu, X. (2019). Managerial ability and stock price crash risk. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, 26(5), 532-554.
- Dewianawati, D., & Setiawan, E. (2021). An Analysis of Tax Avoidance in Food Beverage Companies Registered in Indonesia Stock Exchange. *International Journal of Science, Technology & Management*, 2(1), 93-105.
- Dyer, T., Lang, M., & Stice-Lawrence, L. (2017). The evolution of 10-K textual disclosure: Evidence from Latent Dirichlet Allocation. *Journal of Accounting and Economics*, 64(2-3), 221-245.
- Ertugrul, M., Lei, J., Qiu, J., & Wan, C. (2017). Annual report readability, tone ambiguity, and the cost of borrowing. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 52(2), 811-836.
- Foroghi, D., Amiri, H., & Mirzae, M. (2012). The impact of opacity in financial reporting on the future stock price crash risk of listed companies in Tehran Stock Exchange. *Financial Accounting Research*, 3(4), 15-40.

- Gigler, F. B., & Hemmer, T. (2004). On the value of transparency in agencies with renegotiation. *Journal of Accounting Research*, 42(5), 871-893.
- Gomariz, M. F. C., & Ballesta, J. P. S. (2014). Financial reporting quality, debt maturity and investment efficiency. *Journal of Banking & Finance*, 40, 494-506.
- Gul, F. A., Khedmati, M., Lim, E. K., & Navissi, F. (2018). Managerial ability, financial distress, and audit fees. *Accounting Horizons*, 32(1), 29-51.
- Hamza, T., & Zaatir, E. (2021). Does corporate tax aggressiveness explain future stock price crash? Empirical evidence from France. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 19(1), 55-76.
- International Federation of Accountants. (1999). Enhancing Shareholder Wealth by Better Managing Business Risk. Report on International Management Accounting Study No. 9. Available at: [FMA-Study_09.pdf](http://www.ifac.org/~/media/Files/Reports/IMA/IMA_Study_09.pdf) (icjce.es)
- Irawan, F., & Turwanto, T. (2020). The effect of tax avoidance on firm value with tax risk as moderating variable. *Test Engineering & Management*, 83, 9696-9707.
- Jayasooriya, W. A. M. F., Ravihara, A. L. P. W., Kulathunga, K. M. S. K., Liyanage, N. D., & Hapuarachchi, T. A. (2018). an empirical study between corporate governance and corporate failure in sri lanka. Available at: [1.Research-Article.pdf](http://www.research-article.com) .
- Kazemi, K., & Ghaemi, F. (2016). A study on the relationship between managerial ability and stock price crash risk of the listed firms on the Tehran Stock Exchange (using data envelopment analysis). *International Journal of Humanities and social sciences*, Available at: (PDF) A study on the relationship between managerial ability and stock price crash risk of the listed firms on the Tehran Stock Exchange (using data envelopment analysis) .
- Khan, M., Srinivasan, S., & Tan, L. (2017). Institutional ownership and corporate tax avoidance: new evidence. *The Accounting Review*, 92 (2), 101-122.
- Kim, C., Wang, K., & Zhang, L. (2019). Readability of 10-K reports and stock price crash risk. *Contemporary accounting research*, 36(2), 1184-1216.
- Kim, J. B., Li, Y., & Zhang, L. (2011). Corporate tax avoidance and stock price crash risk: Firm-level analysis. *Journal of financial Economics*, 100(3), 639-662.
- Kline, R. B. (2023). Principles and practice of structural equation modeling. Guilford publications.
- Kovermann, J. H. (2018). Tax avoidance, tax risk and the cost of debt in a bank-dominated economy. *Managerial Auditing Journal*, 33(8/9), 683-699.
- Lanis, R., & Richardson, G. (2015). Is corporate social responsibility performance associated with tax avoidance? *Journal of Business Ethics*, 127, 439-457.
- Lei, J., Tang, T. Y., & Wu, W. (2020). Corporate Tax Avoidance and Annual Report Tone Ambiguity. Available at: [SSRN 3789719](https://ssrn.com/abstract=3789719).
- Liang, Q., Ling, L., Tang, J., Zeng, H., & Zhuang, M. (2020). Managerial overconfidence, firm transparency, and stock price crash risk: Evidence from an emerging market. *China Finance Review International*, 10(3), 271-296.
- Mosota, J. R. (2014). The effect of tax avoidance on the financial performance of listed companies at the Nairobi securities exchange. Unpublished PHD Thesis, University of Nairobi.
- Neifar, S., & Utz, S. (2019). The effect of earnings management and tax aggressiveness on shareholder wealth and stock price crash risk of German companies. *Journal of Applied Accounting Research*, 20(1), 94-119.
- Nguyen, J. H. (2021). Tax avoidance and financial statement readability. *European Accounting Review*, 30 (5), 1043-1066.
- OECD. 2020. Glossary of Tax Terms. Retrieved from Centre of Tax Policy and Administration. Available At: <http://www.oecd.org/ctp/glossaryoftaxterms.htm>.

- Pratama, B. Y., Narsa, N. P. D. R. H., & Pranajaya, K. P. (2022). Tax Avoidance and the Readability of Financial Statements: Empirical Evidence from Indonesia. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 9(2), 103-112.
- Roberts, C. B., Weetman, P., & Gordon, P. (2005). *International financial reporting: a comparative approach*. Third Edition, FT Prentice Hall.
- Salehi, M., Khazaei, S., & Tarighi, H. (2019). Tax avoidance and corporate risk: evidence from a market facing economic Sanction country. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 6(4), 45-52.
- Salteh, H. M., & Babazadeh, A. (2012). The effect of opacity of the financial reports on volatility of stock return: evidence from Tehran stock exchange. *Journal of Basic and Applied Scientific Research*, 2(4), 3844-3852.
- Schmal, F., Schulte Sasse, K., & Watrin, C. (2021). Trouble in paradise? Disclosure after tax haven leaks. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 1-22.
- Tabachnick, B. G. and Fidell, L. S. (2007). *Using Multivariate Statistics*. 5th edition, Harlow, England, Pearson Education Ltd.
- Taylor, G., & Richardson, G. (2012). International corporate tax avoidance practices: Evidence from Australian firms. *The International Journal of Accounting*, 47(4), 469-496.
- Zhang, C., Cheong, K. C., & Rasiah, R. (2016). Corporate tax avoidance and performance: Evidence from China's listed companies. *Institutions and Economies*, 61-83

Study of the Impact of Tax Avoidance Practices on Financial and its Impact on the risks of corporate reporting transparency collapse: Empirical Study

Ahmed Khaled Youssef Mohamed Zidan

PhD Researcher
Faculty of Commerce
Cairo University
ahmed_khaled@foc.cu.edu.eg

Ahmed Mohamed Abu Taleb

Professor of Financial Accounting
Faculty of Commerce
Cairo University

Mohamed Hesham El-Hamoui

Lecturer of Accounting
Faculty of Commerce
Cairo University

Abstract

The main objective of this research is to study the impact of tax avoidance practices on financial reporting transparency and its impact on the risks of corporate collapse. A sample of 66 firms listed in the Egyptian Stock Exchange is used for a period of six years from 2018 to 2023 with a total number of 323 observations. Based on the path analysis method as one of the structural equation modelling tests to test the research hypotheses. The results of this research revealed that there is significant impact of tax avoidance practices on financial reporting transparency, a significant impact of financial reporting transparency on corporate collapse risks, a significant impact of tax avoidance practices on corporate collapse risks, and finally there is an indirect significant impact of tax avoidance practices on corporate collapse risks through the financial reporting transparency.

Keywords

Tax avoidance practices, Aggressive tax avoidance practices, financial reporting transparency, Corporate Collapse Risks.